الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/36/333
26 June 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٦٩ من القائمة الأولية*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨١ وموجهة الى الأمين العام من ممثل فنزويلا للمسائل الاقتصادية لدى الأمم المتحدة

باسم مجموعة الـ ٧٧ ، أكون ممتنا لو تفضلتم باصدار التعليمات اللازمة لتعميم التقرير النهائي للمؤتمر العالمي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المعقود في كراكاس في الفترة من ١٣ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٨١ ، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٦٩ من القائمة الأولية .

(التوقيع) مانويل بيريس غيريرو
رئيس مجموعة الـ ٧٧

* A/36/50 .

81-17658

../..

Digitized by UNOG Library

برنامج عمل كراكاس

اعتمده

المؤتمر العالمي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

المعقود في كراكاس في الفترة من ١٢ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

المحتويات

	الصفحة
تصدير	ج
أولا - مقدمة	١
ثانيا - الاستنتاجات القطاعية	٤
التجارة	٥
التكنولوجيا	٩
الاغذية والزراعة	١٥
الطاقة	٢٠
المواد الخام	٢٦
التمويل	٢٨
التصنيع	٣٢
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٣٧
ثالثا - آليات التنسيق والرصد واجراءات المتابعة والتقييم	٣٨

المرفق الأول

جدول اجتماعات المتابعة المتوخاة في التوصيات الواردة بالتقرير النهائي للمؤتمر الرفيع المستوى وملحق به الجدول الزمني المناظر ٤٣

المرفق الثاني

قرار شكر اتخذ عند اختتام المؤتمر ٥٧

../..

Digitized by UNOG Library

تصديـــر

في اجتماع وزراء الخارجية لمجموعة الـ ٧٧ الذى عقد في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ في نيويورك ، جرى الاتفاق على الدعوة ، خلال عام ١٩٨١ ، لعقد مؤتمر عالي المستوى للبلدان النامية من أجل تكثيف وضمان تطبيق مختلف البرامج والقرارات الخاصة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على نحو ملموس ومتناسق .

وكانت أهم المحافل التي تمت في هذا الصدد قبل عقد هذا المؤتمر العالي المستـــوى ما يلي : الاجتماع الوزارى الثالث لمجموعة الـ ٧٧ المنعقد في مانيلا من ٢٦ كانون الثاني/ينايـــر الى ٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ . المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية لمجموعـــة الـ ٧٧ المنعقد في مدينة مكسيكو من ١٣ الى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، الاجتماع الوزارى الرابع لمجموعـة الـ ٧٧ المنعقد في اروشا من ١٢ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، الاجتماع السادس لرؤســـــاء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذى عقد في هافانا من ٣ الى ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ . المؤتمر الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ الذى عقد في نيويورك من ١١ الى ١٤ آذار/مارس ١٩٨٠ ، واجتماع الفريـق الحكومي الدولي المخصص المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في فيينا من ٣ الـى ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٠ . ومن جهة ثانية ، عقدت اجتماعات أخرى وثيقة الصلة بهذا الموضوع هـــي : مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذى عقد في بوينس أيـــرس من ٣٠ آب/اغسطس الى ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ثم اجتماعات حول التعاون التقني بين البلدان النامية عقدت في اطار منابر الامم المتحدة .

وقد فوض الوزراء مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك باجراء الترتيبات اللازمة من أجل التحضـــير للمؤتمر العالي المستوى . وقد تضمن هذا العمل التحضيرى اجتماعات تقنية لموظفين مسؤولـــين على مستوى وطني للبحث في جوانب سير الاعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلـدان النامية .

وبناء على هذا التفويض ، قامت مجموعة الـ ٧٧ بتحديد نطاق صلاحية الاجتماعات التقنيـة على مستوى الخبراء والتي تمت فعلا في المدة من ١٦ الى ٢٧ آذار/مارس ١٩٨١ في جنيـــف وفيينا وروما . وانيط بالخبراء مهمة صياغة توصيات عملية وملموسة تقدم على شكل تشغيلي في نطـــاق فترة زمنية محددة بغية تيسير التطبيق الفعال لمختلف اقسام تقرير فيينا . وكان لابد ، لهـــذه الغاية ، ان تتضمن التوصيات الاشارة الى اجراءات المتابعة اللازمة .

وقد درس اجتماع كبار الموظفين الذى عقد في فيينا من ١٣ الى ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨١ هذه التوصيات بشأن الاجتماعات التقنية للخبراء ، وقد كان اجتماعا تحضيريا للمؤتمر العالي المستوى .

../..

Digitized by UNOG Library

وقام هذا الاجتماع وفقا لنطاق الصلاحية الذى وضعته مجموعة الـ ٧٧ باستعراض التوصيات واستكمالها والبحث في مسائل ذات طابع مشترك بين القطاعات مثل بعض شؤون التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية الواسعة النطاق وتلك المتعلقة بمستويات التنفيذ وآليات التنسيق والرصد واجراءات المتابعة والتقييم .

وقد بني العمل التحضيرى لهذا المؤتمر أساسا على تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى عقد في فيينا من ٣ الى ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٠ والذى عزز بالاجتماع الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ والذى شكلت قراراته مرحلة هامة من العملية المؤدية الى تطبيق ملموس ومتوازن للاعمال الموجهة لميدان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

وقد قدمت الاستنتاجات التي خلص اليها اجتماع كبار الموظفين الى المؤتمر العالي المستوى المزمع عقده في كراكاس من ١٢ الى ١٩ ايار/مايو ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

أولا – مقدمـــــة

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

عقدت مجموعة الـ ٧٧ مؤتمرا عالي المستوى للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في كراكاس ، فنزويلا ، من ١٣ الى ١٩ ايار/مايو ١٩٨١ .

المؤتمر مقتنع بأنه قد آن الأوان ، وسط الصعوبات والشكوك المنبعثة من الوضع العالمي الراهن ، لتحديد وتعجيل وتقوية الجهود التعاونية والتضامن فيما بين البلدان النامية على أساس المصلحة المتبادلة واستخدام اكثر رشدا للموارد المتاحة . وقد قررت مجموعة الـ ٧٧ ، في هذا الصدد ، التزامها الحازم بمبدأ الاعتماد الجماعي على النفس ، وأكدت أن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية يشكل جزءا لا يتجزأ من العمل الجماعي للمجموعة من أجل اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية واقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة انعكاس لسوء التكيف الهيكلي الكامن وانعدام العدالة المستمر في العلاقات الاقتصادية الدولية . وترجع ضآلة التقدم في المفاوضات الخاصة باعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية وانشاء نظام اقتصادى دولي جديد الى المواقف المتشددة للغاية لبعض البلدان المتقدمة النمو التي أظهرت افتقارا يؤسف له في الارادة السياسية. وقد بدا ذلك بوضوح وبصفة خاصة في حالة المفاوضات الرامية الى بدء جولة جديدة من المفاوضات الشاملة حول التعاون الاقتصادى الدولي لأغراض التنمية . وهذا الموقف نفسه قد تبناه ايضا بلد واحد متقدم النمو أثناء مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار في دورته الأخيرة . وفي ظل هذه الظروف ، يتحتم على البلدان النامية أن تعجل بتعزيز التماسك والتكافل فيما بينها .

وقد أعاد المؤتمر التأكيد بأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ليس بديلا للتعاون الاقتصادى الشامل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ولا ينبغي أن يحل البلدان الصناعية ، بأى حال من الاحوال ، من مسؤولياتها وتعهداتها تجاه البلدان النامية . وطالما استمر العالم الصناعي في مواقفه وسياساته الحالية التي لا تستجيب لاحتياجات البلدان النامية فان النظام الاقتصادى الدولي الراهن المبني على الظلم واللامساواة والاستغلال والتبعية سوف يستمر في التأثير الضار باحتمالات التنمية للبلدان النامية فضلا عن مستقبل العالم بأسره .

وتفرض الأزمة الاقتصادية العالمية قيودا قاسية على احتمالات التنمية في البلدان النامية . وكانت سياسة البلدان المتقدمة النمو ولا تزال تتمثل في السعي الى التغلب على صعوباتها الاقتصادية المزمنة بتحميل البلدان النامية تكاليف تعديلها مسببة الاختلال وعدم الاستقرار في اقتصادات هذه الاخيرة ومرغمة الكثير منها الى اللجوء ، ضمن تدابير أخرى الى المديونية الزائدة والباهظة لمجرد البقاء .

وفي الوقت نفسه ، قاومت غالبية البلدان المتقدمة النمو بشدة التغيرات الهيكلية في اقتصاداتها ، اللازمة للقضاء على الاسباب الكامنة للأزمة الراهنة .

Digitized by UNOG Library

ولا ريب في ان تدهور العلاقات بين القوى العظمى ، وتفاقم التوترات الدولية وتزايد سباق التسلح ، والاستعمار والتدخل في الشؤون الداخلية ، والفصل العنصرى ، والتمييز العرقي والعنصرى وكل صور العدوان الاجنبي والاحتلال والسيطرة ، والهيمنة والتوسع والاستغلال ، لها جميعا المزيد من الآثار السلبية على المشاكل الهيكلية الخطيرة التي تهدد اقتصادات البلدان النامية .

والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية يتيح الفرصة للاستفادة الكاملة من الجوانب المتتامة القائمة والمحتلة لاقتصاداتها . ويحدد برنامج التعاون هذه الامكانات في ميادين التجارة ، والتكنولوجيا ، والاغذية ، والزراعة ، والطاقة ، والمواد الخام ، والتمويل ، والتصنيع ، والتعاون التقني . وينبغي ان تكون البلدان النامية في وضع يمكنها من الاستفادة على نحو عادل من الدلائل العملية على التكافل . وفي هذا الصدد ينبغي ايلاء اهتمام خاص بالبلدان التي تعاني من قسوة الحاجة وبنوع خاص البلدان الأقل نموا حتى يمكنها الاشتراك الفعال والانتفاع ببرامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في جميع مجالات هذا التعاون .

وبناء عليه فان نجاح مؤتمر الامم المتحدة الوشيك الانعقاد والمعني بالبلدان الأقل نموا ، يشكل أهمية خاصة لمجموعة الـ ٧٧ .

ولا شك ان جهود التعاون فيما بين البلدان النامية ليست جديدة بأى حال . فقد اتفق فعلا على برامج عديدة ونفذت بدرجات متفاوتة كما تشهد بذلك الأعمال المضطلع بها في مختلف التجمعات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية .

وتلزم الآن اجراءات حازمة لضمان تنفيذ " برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية " المعتمد في هذا الاجتماع على نحو ملموس ومتماسك ومتكامل وفي اطار جدول زمني محدد . وهو برنامج سيكون له نتائج نافعة متبادلة بالنسبة لكافة البلدان النامية الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

وبغية ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الذى ووفق عليه ، قرر المؤتمر ان يضع آليات مناسبة للتنسيق والتنفيذ والرصد والمتابعة والتقييم كما هو وارد بالتفصيل في هذه الوثيقة .

وتتسم هذه الجهود بالطموح لأن مجموعة الـ ٧٧ تعطيها الآن قوة دافعة جديدة مدعومة . ويشكل هذا المؤتمر مظهرا لتعرف البلدان النامية على امكانات التعاون فيما بينها . والحق أن الكثير منها هي ميادين هامة محتملة تعتبر ذاتها طبيعيا الى العمل المثمر على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية . وسيوفر تنفيذ ومتابعة البرنامج المتفق عليه في المؤتمر ، الى البلدان النامية ، معرفة أفضل بامكانيات النتائج العملية والمتوازنة من أجل تحقيق انماء متوازن لبلدانها وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها .

../..

Digitized by UNOG Library

ثانيا ـ الاستنتاجات القطاعية

Digitized by UNOG Library

التجـارة

توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية

١ - لاحظ المؤتمر العالمي المستوى للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ان التجـارة فيما بين البلدان النامية قد اتسعت في السنوات الماضية اتساعا أسرع من اتساع تجارتها مع البلـدان المتقدمة النمو . وفي هذا الصدد ، أوصى المؤتمر لذلك بأن تلتزم البلدان النامية بمواصلة توسيـع التجارة فيما بينها بمعدل كبير ، وان تقر ما يكفي من تدابير السياسة التجارية على الصعيد الوطـني وكذلك على الصعيدين الاقليمي والاقاليمي لضمان تحقيق هذا الهدف تحقيقا كاملا . ومع ان المؤتمر قد رحب بالتوسع المستمر في التجارة فيما بين البلدان النامية فقد ادرك أهمية وضع أهداف مناسبـة لتوسيع التجارة ولهذا الهدف ، فقد أوصى المؤتمر بانجاز الدراسات التي تقوم بها الاونكتاد بأسرع وقت ممكن على ان يكون ذلك في جميع الاحوال خلال عام ١٩٨١ . وأوصى المؤتمر أيضا بأن يكـون تنفيذ الهدف الرامي الى توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية موضعا لاستعراض دورى .

٢ - ورأى المؤتمر ان نشر البيانات الكافية بشأن التدفقات التجارية والفرص في الاسواق وتعزيـز التمويل اللازم للتجارة ودراسة القضايا المتصلة بذلك ، ييسر توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية . وأحاط المؤتمر علما بتوصيات خطة عمل أروشا بشأن نظام للمعلومات التجارية مع تركيز جديد علـى التجارة المتبادلة فيما بين البلدان النامية . وأوصى المؤتمر بتقوية نظام المعلومات التجارية الـى حد كبير بزيادة الاستخدام الفعال للمعلومات التجارية الموجودة لدى المؤسسات دون الاقليميـة والاقليمية والأقاليمية . ولذلك أوصى المؤتمر بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لكفالة التنفيذ المبكـر للمشروع المقترح بشأن نظام المعلومات التجارية الذى يعده الاونكتاد حاليا .

٣ - وأوصى المؤتمر بزيادة تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان شبكة التسويق ، عن طريق انشاء فروع ومكاتب تقنية وتجارية ، ومعارض ومحلات كبرى ومخازن وغير ذلك من صور التعـاون في ميدان التسويق ، بما يخدم المصلحة المتبادلة للبلدان المعنية ووفقا لتشريعاتها الوطنية .

٤ - وفيما يتعلق بدور الاتفاقات الطويلة الاجل في تعزيز الطاقات الانتاجية للبلدان الناميـة وتوسيع تجارتها المتبادلة . أوصى المؤتمر بأن تعتمد حكومات البلدان النامية كل التدابير اللازمـة في اطار سياساتها الاقتصادية بغية المساعدة في ابرام تلك الاتفاقات .

النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية

٥ - لاحظ المؤتمر أنه بالرغم من اتسام التجارة فيما بين البلدان النامية بمعدل نمو مشـجّع في الآونة الاخيرة ، فان هذه البلدان لم تستورد في عام ١٩٧٦ من بعضها البعض سوى ٢٧ر٥ في المائة من السلع الاساسية و ١٠ر٥ في المائة من المصنوعات ، وان نصيب التجارة الاقاليمية منهمـا كان ٩ر٦ في المائة و ٣ر٣ في المائة فحسب بهذا الترتيب . وتدل الاحصاءات التي جمعها الاونكتاد

Digitized by UNOG Library

عن التجارة بين البلدان النامية بحسب البلد والمنتج انه فيما يتعلق بعدد من بنود التصنيف النموذجي للتجارة الدولية (٤ أرقام) المتعلقة بالمنتجات الزراعية والمصنوعات على السواء ، استوردت البلدان النامية جل احتياجاتها من البلدان المتقدمة النمو بالرغم من انه توجد حاليا فيما بين البلدان النامية قدرات انتاجية وامكانات للتصدير . ولذلك خلص المؤتمر الى ان تحليل البيانات التجارية في الاونكتاد يؤيد تماما رأى الوزراء في أروشا بأن النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية سيشكل أداة رئيسية لتعزيز التجارة والانتاج والعمالة بين البلدان النامية . بيد ان المؤتمر أكد ان هذا النظام سيؤدى ، عند انشائه الى منافع تتسم بالعدالة بالنسبة لجميع البلدان النامية المشتركة . وفوق ذلك سيكمل الترتيبات التفضيلية الاقليمية ودون الاقليمية القائمة والمستقبلة التي تحتاج ايضا الى التعزيز ، ولكنه لن يحل محلها .

٦ - ولاحظ المؤتمر ان اعمالا تحليلية وتحضيرية قد جرت بالفعل في الاونكتاد لتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة للتبكير في انشاء النظام الشامل للافضليات التجارية . واتفق المؤتمر على ان ثمة حاجة الآن الى استحداث طرائق وقواعد واجراءات مفصلة لبدء المفاوضات . ويتعين ان تستند هذه القواعد الى المبادىء والخطوط التوجيهية المقررة للنظام الشامل للافضليات التجارية في خطة عمل أروشا وان يستمر التوسع فيها في الاجتماع الاقليمي للخبراء الحكوميين من البلدان النامية بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية المعقودة في جنيف في ١٩٨٠ . واتفق المؤتمر ايضا على ان تكون طرائق وقواعد التفاوض هذه بسيطة ومرنة بقدر كاف لتضمن الاشتراك في المفاوضات على أوسع نطاق . ولاحظ كذلك ان من المقرر عقد اجتماع آخر للخبراء الحكوميين في الاونكتاد لمواصلة الاعمال التحضيرية في تموز/يوليه ١٩٨١ . وأعرب المؤتمر عن الاعتقاد بأنه سيمكن في هذا الاجتماع استنادا الى الاعمال التحضيرية الجارية بالفعل ، احراز تقدم ملموس صوب استكمال الاعمال المتصلة بوضع القواعد . وأوصى المؤتمر بأن يتم في أقرب وقت ممكن بعد انجاز الاعمال التحضيرية ، عقد اجتماع آخر على مستوى عال ملائم لانهاء العمل في وضع القواعد ولاقرارها وبدء المفاوضات في أسرع وقت ممكن .

الهيئات التجارية الحكومية

٧- أكد المؤتمر الحاجة الى تبادل المعلومات بين الهيئات التجارية الحكومية على نحو منتظم لتعزيز التجارة وغيرها من أشكال التعاون فيما بين هذه الهيئات. كذلك أحاط المؤتمر علما بالعمل الذى تقوم به حاليا امانة الاونكتاد في معرض اعداد دليل عن الهيئات التجارية الحكومية . وأوصى بانجاز هذا الدليل وتوزيعه في أقرب وقت ممكن وبأن تقوم هذه الهيئات بتزويد الاونكتاد بالمعلومات اللازمة لاستيفاء الدليل وتحسينه بصورة منتظمة .

٨ - ورحب المؤتمر بالندوة التي يقوم الاونكتاد بتنظيمها بالتعاون مع مركز التجارة الدولية والمركز الدولي للمؤسسات العامة في ليوبليانا ، يوغوسلافيا ، في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، في

Digitized by UNOG Library

مقر المركز الدولي للمؤسسات العامة لرؤساء الهيئات التجارية الحكومية في البلدان النامية للنظر في جملة أمور منها وضع برنامج لتنمية التجارة المتبادلة وغيرها من أشكال التعاون فيما بين هيئاتها التجارية الحكومية مثل تحديد التزامات طويلة الأجل للامداد والشراء . ورحب المؤتمر أيضا باجتماع الهيئات التجارية الحكومية للمجموعة الآسيوية المزمع عقده في جاكرتا في شهر تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨١ بالتعاون مع امانة الأونكتاد . وعند وضع برنامج للتعاون بين الهيئات التجارية الحكومية ، ينبغي أن تفرد ندوة ليوبليانا اهتماما خاصا للتعاون بصدد المشتريات المستوردة من البلدان المتقدمة النمو مثل التعاون بين وكلات الشراء في بلدان نامية مختلفة ومن جانب البلدان النامية المصدرة/المستوردة الكبيرة التي تضطلع بعمليات نيابة عن بلدان تهتم بكميات أصغر . وأوصى المؤتمر بأن مثل هذه الاجتماعات التي ترمي الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ينبغي ان تنظمها البلدان النامية أنفسها على الأصعدة دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي بانتظام بغية استعراض الجهود المشتركة التي تبذلها تلك الهيئات وتحديد وجهة للاعمال التي يضطلع بها المجتمع الدولي لتشجيع التعاون بين الهيئات التجارية العامة وايضا في مجالات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

مؤسسات التسويق المتعددة الجنسية

٩ - أحاط المؤتمر علما بقائمة بفئات المنتجات التي وافقت عليها مجموعة الـ ٧٧ ، وهي الفئات التي انتقتها الاجتماعات الاقليمية والأقاليمية التي عقدها الخبراء الحكوميون من البلدان النامية من أجل تعزيز مؤسسات التسويق المتعددة الجنسية على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي عملا بأحكام الفرع (ج) من خطة عمل أروشا ، وأوصى بالتعريف بهذه القوائم على نطاق واسع بغية تيسير الاتصالات بين الأطراف المعنية . كذلك أوصى بتوفير مساعدة تقنية ومالية على وجه السرعة لتكثيف الاعمال التحضيرية الجارية ودعم عملية المفاوضات القطاعية المتوخاة على الصعيدين الاقليمي والاقاليمي من أجل انشاء هذا النوع من المؤسسات .

١٠ - وأوصى المؤتمر بأن تشارك رابطات المنتجين - المصدرين مشاركة تامة في الأعمال الترويجية التي يجب القيام بها فيما يتعلق بمؤسسات التسويق المتعددة الجنسية .

١١ - وفي ضوء برنامج العمل من اجل تشجيع مؤسسات التسويق المتعددة الجنسيات ، المعتمد في أروشا ، شدد المؤتمر على الحاجة الى قيام حكومات البلدان المعنية بحشد المنتجين والمصدرين العاملين والخاصين ، حسب الاقتضاء ، للمشاركة في عملية المفاوضات القطاعية .

المؤسسات الوطنية والمشاريع المشتركة وتحسين الاستفادة من الطاقات الموجودة أو الجديدة في ميدان الخدمات

١٢ - وأوصى المؤتمر بأنه ينبغي أن يكون العمل في ميدان الخدمات على مستويين . أولا على الصعيدين دون الاقليمي والاقاليمي حيث ينبغي أن تكرس الجهود أساسا لمساعدة البلدان

Digitized by UNOG Library

النامية وخاصة منها أقل البلدان تقدما والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، على انشاء مؤسسات وطنية أو اتخاذ التدابير الاخرى ذات الصلة من اجل حل ما تنفرد به من مشاكل . اذ أن وجود منظمات متخصصة تابعة للبلدان النامية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي يتيح على المدى القصير امكانية اقامة أواصر التعاون فيما بين هذه المنظمات ، واجراء تبادل منتظم للمعلومات فيما بينها وضمان اشتراك جميع الاطراف المعنية في جهودها التعاونية ، بما في ذلك مورد والخدمات قيد البحث والمستفيدون منها . وفضلا عن العمل في هذا الصدد ، ونتيجة لمثل هذه الأواصر أوصى المؤتمر بالاضطلاع بالعمل أيضا من خلال أفرقة خبراء للتعرف على الطاقات الموجودة ومستوى الانتفاع بها ، حسب الاقتضاء ، من اجل اقتراح اعتمادها لدعم تلك البلدان . وينبغي أن تتخذ مجموعة الـ ٧٧ في جنيف الخطوات لتحضير وعقد اجتماعات أفرقة الخبراء هذه .

١٣ - وكان المستوى الثاني المتوخي للعمل أقاليمي الطابع . فقد جرى التشديد على أن امكانيات التجارة فيما بين البلدان النامية هي امكانيات هامة بوجه خاص . بيد ان ما يعرقل تحقيقها وتنميتها هو الافتقار الى مرافق ملائمة للنقل والمواصلات والنقل البحري والتأمين . ورأى المؤتمر أن طريقة فعالة من طرق معالجة العقبات القائمة في هذا المضمار تتمثل في اقامة أواصر على الصعيد الاقليمي فيما بين الهيئات دون الاقليمية والاقليمية التي تضطلع بمسؤوليات عن القطاعات المعنية . وأوصى المؤتمر بأن توجه مجموعة الـ ٧٧ على هذا المستوى ، الدعوة لاجتماع أفرقة الخبراء في جنيف في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٢ لتحديد ما يتم مصادفته من مشاكل ووضع الأولويات واقتراح التدابير الممكنة التي تؤدي الى العمل الملائم .

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ميدان التجارة

١٤ - فيما يتعلق بتعزيز التعاون التقني في مجال التجارة ، أشاد المؤتمر بأهمية اللجوء الى وسائل مثل مراكز البحث والتدريب المتعددة الجنسيات ، التي تم تعريفها في مؤتمر بوينس أيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأوصى المؤتمر في هذا الصدد بتبادل المعلومات بصورة أكثر نشاطا فيما بين أمانات مختلف التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية والاقليمية للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

التكنولوجيا

المؤسسات الوطنية ، ودون الاقليمية ، والاقليمية ، والأقاليمية للتكنولوجيا

١٥ - كرر المؤتمر أن التعاون في ميدان التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية ذو أهمية بالغة نظرا لأنه يشكل عاملا أساسيا في تعزيز وتنمية برنامج عمل سليم في غيره من ميادين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٦ - وشدد المؤتمر على أهمية تنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية ، الذي يشمل مجالات برنامجية بشأن التعاون بين البلدان النامية في هذا الميدان . وفي هذا الصدد ، طلب المؤتمر الى مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك أن تواصل العمل بنشاط بهذا الخصوص نظرا للدور الأساسي الذي يؤديه هذا التعاون في عملية التنفيذ .

١٧ - ومع ذلك لاحظ المؤتمر بقلق أنه ، على الرغم من نداءات مجموعة الـ ٧٧ المتكررة ، فان المفاوضات لحل المسائل الهامة التي ماتزال معلّقة في المرفقين الأول والثاني لبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية لم تتم . ولذلك رأى المؤتمر أن غيبة حل يراعي مصالح واحتياجات البلدان النامية من شأنها تنفيذ برنامج عمل فيينا ناقصا وغير كاف . وفي هذا الصدد ، دعا المؤتمر الى فتح أبواب هذه المفاوضات في أسرع وقت ممكن وطلب الى مجموعة الـ ٧٧ العمل وفقا لذلك .

١٨ - ومن أجل توفير المعلومات عن القدرات الهندسية والتكنولوجية المتوفرة والمطلوبة ، ومن أجل وضع برنامج للتعاون فيما بين البلدان النامية ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التالية :

(أ) وضع كشف مستوفى للبيانات عن القدرات المتوفرة لدى المؤسسات والوكالات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية في البلدان النامية ومواصلة اجراء جرد لها . وفي فيينا ، ينبغي أن تضع مجموعة الـ ٧٧ ، بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، استبيانا مفصلا يوزع على كافة البلدان النامية يبين فيه كل بلد ما قد يتوفر لديه من تسهيلات البحث ومرافق الاستحداث والقدرات الهندسية .

(ب) الصياغة ، على أساس هذه المعلومات ، لترتيبات تعاونية بين مؤسسات البحث والاستحداث التكنولوجيين في مجالات محددة . وفي هذا الصدد يقترح تنظيم أفرقة خبراء محددة للتعرف على المشاكل ذات الأهمية المشتركة وانتقاء المشاريع للعمل المشترك والتعاوني . وهذه المسألة ينبغي أن يعالجها اجتماع رؤساء الوكالات الوطنية للعلم والتكنولوجيا المشار اليه في الفقرة ٢٦ .

(ج) تعزيز الاعلام التكنولوجي فيما بين البلدان النامية باستعمال نظم المعلومات الدولية القائمة مثل المعهد الاقليمي للتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية على الصعيد الدولي (وما الى ذلك

Digitized by UNOG Library

من نظم قد تنشأ) بغية جمع وتحليل ونشر المعلومات عن الكفاءات الهندسية والتكنولوجية المتوفرة لدى المؤسسات والتي يمكن اتاحتها للبلدان الأخرى .

(د) تعزيز الوكالات الوطنية القائمة التي تتناول الأمور العلمية والتكنولوجية ، أو انشاؤها عند الاقتضاء .

(هـ) تشجيع وتعزيز المبادرات من جانب البلدان النامية والرامية الى وضع ترتيبات التوأمة بين تلك المؤسسات .

تدفق التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية

١٩ - من أجل اتاحة التكنولوجيات والقدرات المحددة التي تحوزها بعض البلدان النامية لجميع البلدان النامية ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التالية :

(أ) ينبغي أن يجمع كل بلد من البلدان النامية المعلومات المتاحة عن مجموعة واسعة من التكنولوجيات تشمل كلا من المعدات والبرامج باعتبار أن البرامج تتجسد في شكل المعرفة المتداولة والخبرة في تشغيل المصانع الرائدة أو المصانع نصف التجارية ، والدراية التكنولوجية ، وتوفر المرافق لأغراض التدريب .

(ب) ينبغي اتاحة تلك المعلومات التي يتم تجميعها على نحو منتظم ، للبلدان والمؤسسات التي ستتحمل المسؤولية عن قطاعات محددة ، وكذلك للمنظمات الدولية والاقليمية مثل مركز نقل التكنولوجيا واللجان الاقتصادية المهتمة بالأمر .

(ج) ينبغي تنظيم زيارات للخبراء من المنظمات الحكومية والمؤسسات التقنية المتخصصين في قطاعات صناعية محددة الى البلدان النامية الأخرى ، بغية تعزيز وتنمية مشاريع التعاون المحددة على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف .

(د) ينبغي التعرف على الاجراءات اللازمة للنهوض بالتعاون العلمي والتقني فيما بين البلدان النامية ، وينبغي في هذا الصدد وضع ترتيبات ملائمة للمعاملة التفضيلية على أساس المعاملة بالمثل ودون المساس بالتشريعات الوطنية .

(هـ) يرجى من المنظمات الدولية أن تشجع وتنظم وتساند هذه التسهيلات وتبادل المعلومات بين جميع البلدان ، بما في ذلك المشاريع المتفق عليها من قبل الأطراف المعنية وبامكانها أيضا أن تيسّر ، حسب مستوى التعاون الحصول على شروط وأوضاع مواتية ، بما فيها منح المعاملة التفضيلية ، في عمليات نقل التكنولوجيا ، دون المساس بالتشريعات الوطنية .

حل المشاكل التكنولوجية المحددة عن طريق الجهود المشتركة وانشاء شبكات من المؤسسات العلمية والتكنولوجية

٢٠ - من أجل وضع برامج مشتركة بين البلدان التي تتمتع بخبرة نوعية ودراية فنية في قطاعات صناعية محددة ، ولمساعدة البلدان الأخرى فيما يتعلق باختبار المواد الخام ، مع تزويدها حسب

Digitized by UNOG Library

الاقتضاء بالدراية التقنية والتصميمات فيما يتعلق بالمنتوجات والعمليات ، وكذلك لوضع برامج مشتركة في جهود البحث والاستحداث بما في ذلك المواءمة بين السياسات ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التالية :

(أ) انشاء لجان عمل في القطاعات المنتقاة لتعمل بصفتها هيئات مشجعات وحافزة على التنمية التكنولوجية ، وتدعو الى اجتماع المؤسسات المعنية والوكالات والبلدان ، ولتكون عموما بمثابة جهات مرجعية لحل المشاكل التكنولوجية التي تواجهها البلدان النامية الأخرى في تلك القطاعات .

(ب) ومن أجل تسهيل تنفيذ المهمة المبينة المذكورة أعلاه ، ينبغي أن تقدم المنظمات الدولية المختصة المساعدة الملائمة لتشجيع التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية .

(ج) انشاء شبكات من المؤسسات العلمية والتكنولوجية للفائدة المتبادلة ولتيسير المواءمة بين الاستراتيجيات والبرامج عن طريق تبادل المعلومات والخبرة في ميدان التنمية العلمية والتكنولوجية . وينبغي النظر في هذه القضية في اجتماع رؤساء الوكالات الوطنية والعلم والتكنولوجيا الذى ورد ذكره في الفقره ٢٦ .

تبادل المعلومات والخبرات في ميدان التكنولوجيا

٢١ - من أجل وضع المعلومات والخبرة المتجمعة لدى بعض البلدان النامية عن طريق الرصد المتعمق للمشاكل التكنولوجية المتعلقة باستيعاب التكنولوجيا وتطويعها وابتكارها في متناول البلدان النامية الأخرى ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التالية :

(أ) الطلب من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ومن المؤسسات التكنولوجية الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية أن تعطي أولوية في برامج عملها لرصد الخبرات المكتسبة فيما يتعلق بالاستيعاب والتكييف والابتكار ، وتقديم تقارير عنها الى مجالس ادارتها لاتخاذ مزيد من الاجراءات .

(ب) تشجيع تبادل العاملين التقنيين في هذه المجالات ، بما في ذلك تبادل مثل هؤلاء العاملين مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية الأخرى .

(ج) الدعوة الى عقد اجتماعات للخبراء لتبادل الخبرة المكتسبة في هذه المرحلة من الرصد في قطاعات محددة ، وخاصة لابراز ما تم من دراسات .

(د) تشجيع استعمال الخبرة ذات الصلة بهذا المجال من أجل زيادة الكفاءات التقنية التابعة في البلدان النامية بما في ذلك الكفاءات الخاصة بصيانة المعدات الرأسمالية .

التعاون في مجالات الابتكار التكنولوجي وفي البحث الذى يتناول التكنولوجيات المتقدمة

٢٢ - بهدف رصد وتحليل امكانات وآثار أوجه التقدم والنجاح في الميدان التكنولوجي ، مثل هندسة الجينات (التركيب الوراثي) والتكنولوجيا البيولوجية والاجهزة المصغرة لتجهيز البيانات ، الخ ،

Digitized by UNOG Library

وذلك لتنبيه البلدان النامية الى اتخاذ الترتيبات الملائمة ، وتناول مشكلة اختيار التكنولوجيا واستعمال التكنولوجيا وفقا للأهداف الأساسية للتنمية تمهيدا لاتخاذ الاجراءات على الصعيد الوطني ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التالية :

(أ) ينبغي أن تقوم المؤسسات الوطنية والاقليمية في البلدان النامية بعمليات رصد وتقييم وتحليل مستمرة لامكانيات التكنولوجيات المتقدمة وآثارها وينبغي كذلك أن يطلب من المنظمات الدولية المختصة أن تحيل وتقيم باستمرار امكانيات وآثار تلك التكنولوجيات .

(ب) على الخبراء من البلدان النامية أن يستعرضوا ما لهذه التكنولوجيات المتقدمة من امكانيات وآثار بما يعود بالنفع على البلدان النامية وأن يعدّوا خطة العمل لتطوير الطاقات التكنولوجية المطلوبة .

(ج) يرجى من البلدان النامية التي تتمتع بقدر من القدرة التكنولوجية في هذه المجالات أن تنشر ما يتصل بالأمر من معلومات وأن تساعد البلدان النامية الأخرى بأن توفر لها ما استحدثته من تسهيلات ومرافق فيما يتعلق بتدريب المهارات وخدمات المشورة والمعلومات المتصلة بذلك .

(د) ينبغي أن تتعاون المنظمات الدولية مثل اليونيدو واليونسكو والأونكتاد ومؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تشجيع واستحداث مرافق وتسهيلات البحث والاستحداث والآليات المؤسسية بحيث تتمكن البلدان النامية من اكتساب المهارات التقنية اللازمة عن طريق الحصول على الخبرة الآتية من البلدان المتقدمة النمو .

(هـ) ينبغي بذل جهود مشتركة لكي يتم مسبقا تحديد نوع ومدى الطاقات التكنولوجية التي قد تحتاج اليها البلدان النامية في المستقبل .

بذل جهود تعاونية لتعزيز قدرة البلدان النامية على التفاوض مع موردي التكنولوجيا

٢٣ - واذ لا ينسى المؤتمر أهمية الخبرة الموجودة لدى البلدان النامية والخاصة بنقل التكنولوجيا ومن أجل تقوية القدرة التفاوضية في البلدان النامية على أساس الخبرة التي اكتسبتها بلدان نامية أخرى في هذا الميدان ولتمكينها من الحصول على أحكام وشروط مواتية لحيازة التكنولوجيات من البلدان المتقدمة النمو ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التالية :

(أ) تعزيز التعاون في مجال الملكية الصناعية والقوانين واللوائح الوطنية التي تحكم نقل التكنولوجيا ، وتجميع وتحليل هذه القوانين واللوائح وتبادل المعلومات والخبرة ، واقامة علاقات تعاونية فيما بين المنظمات الوطنية ، ودون الاقليمية ، والاقليمية ذات الكفاءة في هذا الميدان .

(ب) تجميع المعلومات ونشرها على الحكومات المهتمة فيما يتعلق بالأحكام والشروط وما يتبع ذلك من اعداد عقود نموذجية لنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو .

(ج) تنظيم برامج تدريبية .

../..

Digitized by UNOG Library

(د) تجميع وتحليل القوانين والأنظمة التي تعالج استيراد التكنولوجيات واستيعابها واستعمالها في البلدان النامية .

(هـ) تشجيع الانتفاع بالخدمات التي تقدمها منظمات الاستشارة التقنية الملائمة في البلدان النامية لتقييم ومراقبة المشاريع التي تنفذ في بلدان نامية أخرى والتي تنطوي على توريد تكنولوجيا من بلدان متقدمة النمو .

وبالاضافة الى ذلك :

(و) ينبغي أن تجرى البلدان النامية ، كلما كان ذلك مناسبا ، مفاوضات مشتركة لشراء أو نقل تكنولوجيات محددة مطلوبة من البلدان الصناعية ، بما في ذلك انشاء منظمات أو جمعيات متعددة الجنسية لهذا الغرض .

(ز) ينبغي تعزيز نظام تبادل المعلومات التكنولوجية ، برعاية اليونيدو ، وتوسيعه ليشمل البلدان النامية الأخرى .

(ح) ينبغي تشجيع الرابطة القائمة حاليا للسجلات الوطنية للتكنولوجيا في البلدان النامية .

(ط) ينبغي الطلب من اليونيدو والأونكتاد واليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمنظمات الملائمة الأخرى أن توفر التسهيلات اللازمة لأعمال الأمانة ، وأن تنظم اجتماعات تقنية للبلدان النامية ، وأن تعد ما يلزم من الدراسات عن خبرة البلدان النامية في هذا المجال .

(ى) ينبغي عقد اجتماع لخبراء من المنظمات الوطنية المعنية لاستعراض الخبرة المكتسبة في معالجة مشاكل حيازة التكنولوجيات وذلك قبل نهاية عام ١٩٨٢ .

خطوات للتغلب على القيود على نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية

٢٤ - بغية وضع تدابير للتغلب على القيود التي تعرقل زيادة تدفق التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التالية :

(أ) ينبغي أن تعد البلدان النامية دراسات تكنولوجية مختصرة عن المنتجات والعمليات الانتاجية التي ستكون موضع اهتمام بلدان نامية أخرى .

(ب) ينبغي اصدار نشرة دورية تحوى معلومات عن الدراسات الاستقصائية والبحوث في ميدان التكنولوجيا ، وعن عقود وقوانين نقل التكنولوجيا ، وعن التكنولوجيات المتاحة .

(ج) ينبغي أن يطلب الى البلدان النامية والمنظمات الدولية تقديم المساعدة في مجال مقارنة الخبرات لتحديد المميزات المقارنة لكل منها .

../..

Digitized by UNOG Library

(د) ينبغي القيام بخطوات وتدابير محددة عن طريق اتفاقات أو ترتيبات أخرى على الصعيد الأقاليمي والاقليمي ودون الاقليمي وعلى المستوى الثنائي، من أجل تسهيل نقل التكنولوجيا وكذلك لتشجيع توريد التكنولوجيا بصورة متزايدة من البلدان النامية .

(هـ) ينبغي تعزيز الاستثمارات والمرافق المالية المطلوبة لتسهيل النقل السريع للتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية .

التعاون في البحث الانمائي في صدد تكنولوجيا جديدة في مجال الطاقة

٢٥ - من أجل تنظيم وتشجيع التعاون في جهود البحث والاستحداث التي تبذل في تطوير تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقة ، بما في ذلك التكنولوجيات البديلة التي تستخدم الطاقة بصورة مكثفة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية سريعة في البلدان النامية، وتشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية في الأخذ بطرق تطبيق هذا التطوير في هياكلها التكنولوجية الأساسية ، أوصى المؤتمر بأن على البلدان النامية أن تقوم بصورة مشتركة بجهود البحث والاستحداث وأن تنظم برامج ترمي الى الاستخدام الفعال للطاقة وتبادل الخبراء التقنيين .

٢٦ - ومن أجل ضمان وتعزيز تنفيذ التدابير ذات الصلة المتفق عليها أعلاه ، وبنوع خاص تلك المشار اليها في الفقرات ١٨ (ب) ، ١٨ (د) ، ٢٠ (أ) ، ٢٠ (ج) ، ٢١ (ج) ، ٢٣ (ط) ، أوصى المؤتمر بأنه ينبغي عقد اجتماع لرؤساء الوكالات الوطنية المعنية بالعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية وعليهم توجيه الأعمال الواجب اتباعها من قبل مجموعة الـ ٧٧ نتيجة لهذا الاجتماع ، كما ينبغي لمجموعة الـ ٧٧ في فيينا أن تحضر لهذا الاجتماع وأن تدعو الى عقده في وقت مبكر من عام ١٩٨٢ .

Digitized by UNOG Library

الأغذية والزراعة

العمل التعاوني في مجال انتاج الأغذية والزراعة

٢٧ - أحاط المؤتمر علما ، بمزيد من القلق ، الحالة الغذائية الخطيرة في البلدان النامية حيث اتجهت الواردات من الأغذية في الكثير منها نحو النمو السريع في مرحلة تتسم بتضاؤل القيمة الحقيقية لحصائل النقد الأجنبي وما يترتب على ذلك من تفاقم مديونية تلك البلدان . ويواجه بعضها نقص مصادر الامداد المؤمّنة من البلدان المتقدمة النمو ، الأمر الذى زاد من تعقيد الوضع الاقتصادى لهذه البلدان النامية . وأعرب كذلك عن قلقه الشديد لأن المواد الغذائية يتزايد استخدامها كسلاح سياسي من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو .. وتقدم التنبؤات بشأن حالة الأغذية والزراعة ، بما فيها مصائد الأسماك للعقد الحالي وما بعده ، احتمالات مزعجة للغاية . وقد حثّ المؤتمر المجتمع الدولي على القيام بعمل عاجل ومتضافر لمواجهة هذه الحالة .

٢٨ - وأوصى المؤتمر ، بعد تكراره على ضرورة منح الأولوية للتعاون في قطاع الأغذية والزراعة من بين أوجه التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، باتخاذ تدابير عاجلة وملموسة للاستفادة على أكمل وجه من الطاقات الانتاجية الكامنة في البلدان النامية بغية التعجيل بانتاج الأغذية وبلوغ مرحلة الاعتماد على النفس وطنيا وجماعيا .

٢٩ - وأوصى المؤتمر بأنه ينبغي تحقيق زيادة من الطاقات المشتركة للانتاج الغذائي في البلدان النامية من خلال اتخاذ ترتيبات تعاونية على أساس المنفعة المتبادلة ، بما في ذلك المشاريع المشتركة ، تشمل مجالات الأراضي والموارد المائية والبشرية .

(أ) ينبغي أن تتخذ البلدان ذات الموارد المائية المشتركة اجراءات تعاونية من أجل الانتفاع بهذه الموارد وحفظها على النحو الأمثل والأرشد ، مع احترام كل منها لمصالح الآخرين احتراما كاملا . وينبغي أن تتعاون البلدان النامية التي يتوفر لديها المطلوب من الدراية الفنية والموارد التقنية و/أو المالية مع سائر البلدان النامية في تخطيط وتصميم وتنفيذ هذه المشاريع المشتركة .

(ب) ينبغي تشجيع التعاون فيما بين البلدان التي لديها موارد شاسعة من الأراضي وغيرها من الموارد وبين البلدان التي تمتلك الدراية التكنولوجية الضرورية ، والقدرات الادارية والتمويل للاستفادة المثلى والرشيدة من موارد الأراضي بما يحقق أقصى قدر ممكن من انتاج الأغذية وغيرها من السلع الزراعية .

العمل التعاوني في مجال الأمن الغذائي

٣٠ - الى جانب الجهود التعاونية اللازمة لزيادة الانتاج الزراعي والانتاجية باعتبارهما أهم أداة لبلوغ درجة أكبر من الاعتماد الذاتي الوطني والجماعي في مجال امدادات الأغذية ، وللحد من الاعتماد على السوق العالمية للأغذية وعلى المعونات الغذائية ، وتخفيض الحصة التي تستخدم من عائدات النقد الأجنبي في استيراد الأغذية ، يوصي المؤتمر بما هو آت :

Digitized by UNOG Library

(أ) ينبغي أن تتخذ البلدان النامية ، رهنا بمراعاة سياساتها الوطنية ، اجراءات تعاونية لانشاء مخطط لحيازة احتياطيات غذائية والاحتفاظ بها ، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات لانشاء مرافق أساسية (مثل مرافق التخزين والتسويق ، والنقل والموانئ ومؤسسات لادارة وتوزيع المخزونات) ، باستخدام مواد البناء والتصميمات المتاحة محليا قدر المستطاع .

(ب) ينبغي أن يتألف المخطط المذكور أعلاه من شبكة من الترتيبات الاقليمية ودون الاقليمية للاحتياطيات الغذائية والترتيبات المالية ، ويمكن الاستفادة عند تكوين هذه الاحتياطيات بالخبرات المكتسبة من تكريس بعض الاحتياطيات الاقليمية القائمة بالفعل مثل احتياطي رابطة أقطار جنوب شرقي آسيا أو الاحتياطيات الجارى تكوينها في منطقة الساحل .

(ج) ولمواجهة الاحتياجات الغذائية للبلدان النامية التي تتعرض لنقص في الأغذية ، ينبغي أن تقدم البلدان التي تجد نفسها في وضع يسمح لها بذلك ، مساهمات نقدية وعينية وخبرتها التقنية لتحسين المرافق الأساسية ، وتوسيع مرافق التخزين والتسويق وتحسين المواصلات والنقل الداخلي ومؤسسات ادارة المخزونات ، وينبغي توفير هذه المساعدة لأقل البلدان نموا بشروط تساهلية .

(د) ينبغي الدعوة الى عقد فريق من الخبراء يقوم باعداد مشروع بصدد مخطط لحيازة الاحتياطيات الغذائية والاحتفاظ بها يمكن أن يشمل ، بين جملة أمور ، ترتيبات مؤسسية ومالية . ويقدم استنتاجاته لمجموعة الـ ٧٧ في موعد لا يتعدى نهاية عام ١٩٨١ .

العمل التعاوني في سبيل انتاج المدخلات الزراعية وتوريدها

٣١ - أوصى المؤتمر بأنه ينبغي أن تتضمن الترتيبات التعاونية لانتاج وتوريد المدخلات الزراعية الهامة ما يلي ، بين أمور أخرى :

(أ) التقييم المشترك لاحتياجات البلدان النامية من المدخلات الزراعية الهامة وتحديد البلدان التي لديها امكانيات انتاجها .

(ب) انشاء مشاريع مشتركة واتخاذ تدابير تعاونية أخرى لانتاج وتسويق المدخلات الزراعية مثل الأسمدة ومبيدات الآفات والآلات والمعدات الزراعية وكذلك البذور المحسّنة وسلالات الماشية ويمكن الاستفادة من خبرة بعض آليات العمل القائمة فعلا في المنظمات الاقتصادية الاقليمية .

(ج) ينبغي لسائر البلدان النامية أن تمنح الأفضلية للبلدان النامية القادرة على انتاج المدخلات الزراعية عند قيامها بشراء المدخلات الزراعية ، لتشجعها بذلك على البدء في تصنيع أو انتاج كميات أكبر . وينبغي للبلدان المنتجة والمستهلكة أن تتوصل الى اتفاق حول الشروط والأحكام التي يتعين بمقتضاها انتاج المدخلات وتسليمها على أساس تحقيق الفائدة المتبادلة .

(د) ينبغي أن تنظم مشاورات بصدد قضايا محددة فيما بين المديرين والفنيين وأن تتناول بصفة خاصة مسألة تنفيذ تدابير تعاونية في مجال انتاج وتسويق المدخلات الزراعية الهامة .

../..

Digitized by UNOG Library

العمل التعاوني في قطاع مصائد الأسماك

٣٢ - ينبغي أن يراعي التعاون في قطاع مصائد الأسماك النظام القانوني الجديد للبحار المنبثق عن مؤتمر قانون البحار . وقد أوصى المؤتمر المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بأنه ينبغي أن يهدف التعاون في مجال مصائد الأسماك الى زيادة انتاج وامدادات الأسماك والمنتجات السمكية بسرعة ، كوسيلة لزيادة الامدادات الغذائية الشاملة ، وفي هذا الصدد أوصى المؤتمر بأن يشمل التعاون ما يلي :

(أ) الانتاج المشترك لمعدات المصايد بما في ذلك بناء سفن الصيد .

(ب) تبادل ونقل التكنولوجيات الحديثة لمصائد الأسماك المتعلقة بانتاج الأسماك في المياه الداخلية وبالزراعة المائية البحرية .

(ج) اجراء البحوث التعاونية لاستنباط تقنيات محسّنة في مجال التجهيز والاستخدام الصناعيين للمنتجات السمكية .

(د) التعاون التقني في بناء المؤسسات والتنظيم والادارة الشاملين بالموارد السمكية ، وتدريب الصيادين والعاملين الفنيين .

(هـ) التعاون في تطوير الأساليب التقنية المحسّنة لصيد الأسماك على نطاق صغير وفي تنظيم هذا القطاع بغية زيادة انتاجه ومنافعه .

(و) القيام بأعمال مشتركة لترويج تجارة الأسماك ومنتجاتها في الأسواق الدولية .

(ز) التعاون لمكافحة التلوث في البيئة البحرية والبحيرات والأنهار .

العمل التعاوني في ادارة الموارد الطبيعية

٣٣ - أوصى المؤتمر بتدعيم التعاون في مجال تحسين الادارة الايكولوجية بغرض ضمان الاستغلال والتنمية الرشيدين للموارد الطبيعية وعلى الأخص أراضي الرعي والغابات والحياة البرية ، واستخدام الغابات كمصدر متجدد للطاقة .

Digitized by UNOG Library

العمل التعاوني في البحث والاستحداث ، ونقل التكنولوجيا

٣٤ - أوصى المؤتمر بأن يشمل التعاون في البحث والاستحداث وفي نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية مجالات من قبيل :

(أ) التخطيط لزيادة انتاج الأغذية والمنتجات الزراعية ، مع التركيز على اجراء تقييمات متوسطة المدى وطويلة المدى على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، وقيام تجمعات التكامل الاقتصادي للبلدان النامية بوضع أنشطة تعاونية في ميدان الأغذية والزراعة .

(ب) ادارة التربية والمياه .

(ج) تحقيق الاستخدام الأمثل للأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية .

(د) استحداث تكنولوجيات جديدة وتكييفها وتوسيعها لتتفق مع الظروف الخاصة في البلدان النامية .

(هـ) تنمية الموارد البشرية بما في ذلك على سبيل الأولوية توفير برامج تدريب مستمرة ، لضمان توافر الموظفين الملائمين على المستويات الوطنية ، وزيادة الانتاجية في القطاع الزراعي .

(و) تلافي خسائر الأغذية ، واقامة مشاريع مشتركة بين البلدان لتنمية الأصناف الوفيرة الغلة وانتاج وتوزيع التقاوى المحسنة وتبادل جبلات البزرات الجديدة .

(ز) مكافحة الآفات والأمراض مع الاهتمام بصفة خاصة بتكثيف الجهود والبرامج المشتركة لمكافحة التريبانوزوما والحمى النهرى في افريقيا ، وتعزيز البرامج والمشروعات الاقليمية لمكافحة الجراد والطاعون البقرى وحمى الخنازير الافريقية وغيرها .

(ح) مكافحة التصحر ، ولا سيما عن طريق تكثيف البرامج والمشاريع الجارية التي تتناول تقدير ما يصيب التربة من تدهور ، وانقاص عدد القطعان في مناطق الرعي التي تتعرض للاستغلال المفرط ، والادارة الايكولوجية للمراعي القاحلة وشبه القاحلة في أراضي الغابات .

(ط) اجراء بحوث انمائية تتناول مصادر جديدة ومتجددة للطاقة وكذلك تطبيقها تجاريا في انتاج الاغذية وفي التنمية الريفية المتكاملة .

(ى) وينبغي أن يتضمن التعاون سالف الذكر ، المرتكز على المساهمات المتبادلة والتمويل المتقاسم وكذلك المشاركة في النتائج الناجمة عنه ، اجراء بحوث في المؤسسات الوطنية أو الاقليمية ، وقيام بلدين أو أكثر ببحوث تعاونية واقامة مرافق تدريب تعاونية تشتمل على جولات دراسية للمزارعين وتبادل الخبراء فيما بين البلدان النامية بما في ذلك اعارة علماء البحوث .

التعاون في مجال التنمية الريفية

٣٥ - أوصى المؤتمر بتشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التي تمس التنمية الريفية وذلك في ضوء جملة أمور منها ما أقره المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذى انعقد في روما سنة ١٩٧٩ من أهداف وبرنامج عمل ولا سيما في مجالات :

Digitized by UNOG Library

(أ) تبادل التجارب والخبرة الفنية المكتسبة في تخطيط وتنفيذ برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

(ب) تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالمشاركة الشعبية والمنظمات الريفية وادماج المرأة في التنمية الريفية .

(ج) انشاء مراكز اقليمية للتنمية الريفية المتكاملة في البلدان النامية المهتمة .

العمل التعاوني في مجال التجارة

٣٦ - بغية زيادة التجارة في السلع الغذائية وغيرها من السلع الزراعية فيما بين البلدان النامية ، أوصى المؤتمر بما يلي :

(أ) تنمية التعاون بين المنظمات التجارية .

(ب) أن تتخذ البلدان النامية المصدرة للأغذية تدابير ملموسة من أجل اعطاء الأولوية للبلدان النامية المستوردة للأغذية ، دون الاضرار بمصالحها الوطنية أو التزاماتها القائمة ، من حيث ضمان تدفق الامدادات الغذائية اليها لتلبية احتياجاتها المحلية الصافية .

(ج) أن تستكشف أيضا امكانية التعاون في تبادل الامدادات من المدخلات الزراعية على أساس المقايضة بالمواد الخام .

(د) أن تقوم رابطات المنتجين في البلدان النامية بدور في تشجيع مؤسسات انتاج متعددة الجنسية ، من خلال عدة أمور منها ، انشاء لجان العمل ، واعداد دراسات للجدوى وتنظيم ندوات واجتماعات أخرى من أجل تيسير التقاء كل الأطراف المعنية .

(هـ) أن تعقد بانتظام مشاورات مثل تلك الموصى بها في الفقرة ٢٩ "٤" لدراسة مختلف مجالات التعاون التجاري في ميدان الأغذية والزراعة .

(و) ينبغي أن تقدر كميات الأغذية التي تستوردها بلدان نامية من البلدان المتقدمة النمو بالنسبة الى امكانات البلدان النامية الأخرى القادرة على انتاج هذه المنتجات وتوريدها . ويمكن اعداد المشاريع بين هذه البلدان القادرة على الانتاج والمستوردة للأغذية بغية اشباع احتياجات هذه الأخيرة . وينبغي أن تحدد هذه المشاريع المتطلبات من الموارد المالية والتقنية على السواء .

٣٧ - وقد عهد الى مجموعة الـ ٧٧ في روما بمهمة عقد اجتماع في ١٩٨٢ أو في أقرب وقت ممكن بعده يقوم بتحليل التدابير المتفق عليها أعلاه والمتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ميدان الأغذية والزراعة بغية تعزيز تنفيذ هذه التدابير .

Digitized by UNOG Library

الطاقـــة

٣٨ - أقر المجتمع الدولي أنه يجتاز مرحلة انتقالية مبتعدا عن الاعتماد المفرط على الهيدروكربونات بوصفها مصدرا للطاقة ومقتربا من نمط أشد تنوعا استهلاك الطاقـة وقد أدى استهلاك الطاقة علـى نحو مفرط وتبديدي في البلدان الصناعية بالاضافة الى استخدام النفط أكثر من أى مصدر آخر للطاقة نتيجة استمرار المحافظة على انخفاض أسعاره بصورة مصطنعة ، الى استنفاد سريع لموارد النفـــط وكذلك الى ندرة الهيدروكربونات نسبيا .

٣٩ - وتلعب الطاقة دورا حاسما في تنمية البلدان النامية . ومن أجل تأمين انتظام الفـــترة الانتقالية المشار اليها أعلاه وتقديم الدعم اللازم للعملية الانمائية وعلى الرغم من مسؤوليات البلـدان المتقدمة النمو لصيانة الطاقة بوصفها مستهلكة لأكثر من ٨٠ في المائة من الطاقة سيقتضي الأمـــر القيام ، في جملة أمور ، بتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال الطاقة .

٤٠ - ويتعين اتخاذ مجموعة شاملة من التدابير والخطوات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمـــد ، دون الاضرار بالمصالح والالتزامات الوطنية ، في مجالات مثل أوجه العجز في الطاقة على الصعيـد الوطني ، وتنمية مصادر جديدة للطاقة ، وتباين التوزيع الجغرافي للجهود المبذولة لاستكشـــاف وتقييم الموارد ، وكفاءة استعمال الطاقة ، واستحداث التكنولوجيات المناسبة ، وأنشطة التجهـيز والأنشطة التاليـة للانتاج والمعلومات والتدريب فضلا عن التدابير المتعلقة بالطاقةوالمشار اليهـــا في هذا الفرع ، وفقا لمبدأ سيادة الدول الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية .

منح الأولوية لامدادات البلدان النامية من الطاقة

٤١ - فيما يتعلق بالتوصية التي تنص على انه " ينبغي للبلدان النامية المصدرة للطاقة أن تتخـــذ تدابير ملموسة تقوم بموجبها ، دون المساس بمصالحها الوطنية أو بتعهداتها القائمة ، باعطاء أولوية للبلدان النامية الأخرى في ضمان امداداتها بالطاقة من خلال عقود مباشرة بين حكومات البلـــدان المصدرة والبلدان المستوردة أو وكالات كل منها ، بالأسعار الرسمية ، بحيث تتم تلبية متطلباتهـــا المحلية الصافية " . أعرب المؤتمر عن ترحيبه بكونها قيد التنفيذ .

٤٢ - وأوصـى المؤتمر بأن يقوم اجتماع للوكالات والمؤسسات الحكومية المعنية سيعقد في فيينا فـــي النصف الأول من عام ١٩٨٢ باستكشاف السبل والوسائل لتحقيق مزيد من التنسيق الأفضل فيما بين البلدان النامية في مجالات تنمية الطاقة وامداداتها وترشيد استهلاكها وتشجيع الصفقات المباشـرة بين الحكومات .

٤٣ - وأوصـى المؤتمر أيضا بأن يقوم نفس الاجتماع ببحث الميادين التالية بغية استكشاف مجـالات اضافية يمكن فيها تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية :

(أ) سبل ووسائل الاستفادة على نطاق أكمل من طاقات التكرير القائمة في البلـــدان النامية بغية تبادل الانتاج بين معامل التكرير للوفاء بأنماط الاستهلاك دون المساس بالمصالـــح والالتزامات الوطنية والاقتصاديات الشاملة للتكرير .

Digitized by UNOG Library

(ب) مراعاة الطاقات الحالية لمعامل التكرير في البلدان النامية وتشكيلة منتجاتهـــا ، وكذلك تقييم الاختلالات المستقبلة في طاقة التكرير عند القيام باعداد دراسات تستكمـــل فـــي غضون عام واحد ، بصدد امكانية استعمال طاقة التكرير الزائدة عن الحاجة وانشاء معامل تكريـــر اقليمية . وينبغي عند الاضطلاع بهذه الدراسات ، ايلاء عناية خاصة لأقل البلدان نموا .

(ج) اتخاذ خطوات مناسبة لاقامة روابط لتوزيع الطاقة واستهلاكها فيما بين البلـــدان النامية ، لتقليل تكاليف النقل الشاملة الى أدنى حد وكذلك لتفادى الاضطراب في توريد الطاقة الى البلدان النامية .

٤٤ - وأوصـــي كذلك بامكان استبدال شكل من الطاقة ، اذا اقتضى الأمر وفي حدود الامكـان ، بشكل آخر على أساس دون اقليمي واقليمي وأقاليمي حسب الاقتضاء في الميادين التالية :

(أ) الكهربـاء (الطاقة وشحنة التحميل)

عن طريق انشاء شبكات دولية تربط بين شبكات الكهرباء الوطنية لتقليل الاستثمارات وتكاليف الاستغلال الى أدنى حد . وعلاوة على ذلك يجب تطوير هذه الشبكات على نحو منتظم لتشجيـــع انشاء محطات كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية ،

(ب) المصادر الأخرى للطاقة

ينبغي أن يمتد تبادل الطاقة ليشمل مصادر أخرى للطاقة مثل الفحم والقوة النووية بما في ذلك مواد التغذية ، والغاز ، والطاقة الشمسية والقوة الحرارية الأرضية وقوى الرياح ، وقوى المـد والجزر ، وقوة الأمواج والتدرج الحرارى في البحر ، وتحويل الكتل الحيوية ، وخشب الوقـــود ، والفحم النباتي والخث ، وطاقة حيوانات الجـر ، والطفل الزيتي ، ورمال القطران ، والقـــوى المائية .

تقييم امكانات الطاقة في البلدان النامية ، الجهود المشتركة لاستكشاف واستغلال مصادر اضافيـــة للطاقة في البلدان النامية المستوردة للطاقة

٤٥ - رأى المؤتمر أن ثمة جانبين لهذه المشكلة ، هما الجانب التقني والجانب المالي وشدد فـــي هذا الصدد على أهمية تعزيز التعاون التقني والمالي فيما بين البلدان النامية وأوصى بما يلي :

(أ) اتاحة الخبرة التكنولوجية الموجودة فعلا في بعض البلدان النامية الى البلـــدان النامية الأخرى بشروط تفضيلية . ولهذه الغاية ، ينبغي اجراء جرد التكنولوجيا المتاحـــة دون المساس بالمصالح والتشريعات الوطنية . وينبغي لاجتماع رؤساء وكالات العلم والتكنولوجيا الوطنيـــة المشار اليه في الفقرة ٢٦ من الفصل الذى يتناول التكنولوجيا أن يبحث هذه المسألة وأن يتفق علـــى سبيل للعمل في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

(ب) دون المساس بالمصالح والتشريعات الوطنية ، وعلى أساس منح حوافز للاستثمارات ، ينبغي الاستفادة بشكل كامل من كل المعلومات الهامة فيما يتصل بمختلف المخططات والمشاريع بغرض تخفيض التكاليف وتيسير الاضطلاع بالاستثمارات في قطاع الطاقة في البلدان النامية . ومن المفروض أن ينظر في هذه المسألة في اجتماع الخبراء الموصى بعقده في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ (ب).

(ج) ينبغي دراسة امكانيات تبادل المعلومات والخبرات القائمة فيما يختص بمسائل التعاون لاستكشاف وتطوير احتياطي جديد من الطاقة التقليدية .

توسيع طاقات البلدان النامية في مجالات النقل والتكرير والتجهيز وغير ذلك من الأنشطة في المراحل التالية للانتاج

٤٦ - اتفق على أن زيادة تبادل المعلومات التقنية وزيادة التنسيق فيما بين البلدان النامية ضروريان لاتاحة انشاء وتشغيل المشاريع المشتركة بنجاح في مجال الأنشطة المتصلة بالطاقة .

٤٧ - وأوصى المؤتمر بأنه ينبغي أن تستند هذه المشاريع أو المشاريع المشتركة الى اعتبارات اقتصادية سليمة وانه ينبغي توفير الضمانات للاستثمارات التي تقوم بها سائر البلدان النامية أيضا في هذه المشاريع أو المشاريع المشتركة . وأوصى فيما يتعلق بالمشاريع التي توفر لها البلدان النامية الموارد المالية أو الخبرة الفنية أو كليهما أن تمنح معاملة تفضيلية لهذه البلدان ، دون الاخلال بالتشريعات الوطنية ، لتنفيذ هذه المشاريع . ولهذا الغرض ، فقد أرتئي أن التوصية الواردة في الفقرة ٥٢ قد تكون أساسا مفيدا لرصد التطورات في هذا الشأن .

اقامة مؤسسات متعددة الجنسية في ميدان الطاقة والمعدات الرأسمالية المتصلة بالطاقة

٤٨ - أوصى المؤتمر بما يلي :

(أ) اجراء جرد للمعلومات بشأن تلك البلدان النامية التي تنتج بالفعل سلعا رأسمالية متصلة بالطاقة مثل آلات الحفر ، والانتاج ، والتخزين ، وخطوط الانابيب ، والمعدات الكهربائية ، وكذلك المعدات والأجزاء اللازمة لمعامل التكرير ومصانع البتروكيماويات .

(ب) ينبغي العمل على تجميع الطاقات القائمة في البلدان النامية والافادة الى أقصى حد ممكن في انتاج السلع الرأسمالية وذلك تحقيقا للمنفعة المتبادلة لهذه البلدان .

(ج) انشاء مؤسسات متعددة الجنسية للسلع الرأسمالية ولتقديم الخدمات الهندسية والاستشارية وغيرها من الخدمات في قطاع الطاقة . وينبغي أن تنسق البلدان المهتمة جهودها من أجل انشاء هذه المؤسسات المتعددة الجنسية ولتشجيع مثل هذه الأنشطة ينبغي منح معاملة تفضيلية الى البلدان النامية الأخرى عندما تقوم بانشاء مثل هذه المؤسسات .

تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٤٩ - أوصى المؤتمر بما يلي :

(أ) أن يعقد اجتماع فريق من الخبراء لدراسة المشاكل والتوصية بالطرق والوسائل

Digitized by UNOG Library

الكفيلة بتنشيط التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ولا سيما في مجال البحث والاستحداث مع مراعاة الخبرة التي اكتسبتها البلدان النامية على المستويين الوطني والاقليمي ، وكذلك لتقييم الاسهام المحتمل ، في الأجلين القصير والطويل ، لمصادر الطاقة هذه في تنمية البلدان النامية . وينبغي أن يعد فريق الخبراء هذا أيضا مجموعة شاملة من التوصيات بشأن تدريب وتطوير العاملين في البلدان النامية في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وينبغي أن يتضمن هذا ، في جملة أمور ، تبادل العاملين ، واقتسام الخبرات ، وانشاء مراكز وطنية ذات نطاق متعدد الجنسيات للتدريب والبحث . وسيأخذ فريق الخبراء بالاعتبار الكامل العروض المحددة التي تقدمها البلدان النامية ويضع تحت تصرف البلدان النامية الأخرى ما أحرز من تقدم تكنولوجي بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والذى جرى استعراضه في الاجتماعات التحضيرية الاقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة ، وأيضا مبادئ التعاون التي جاءت في خطط العمل الاقليمية والتي أعدتها هذه الاجتماعات .

(ب) وينبغي أن يدعو الاجتماع العالي المستوى والمشار اليه في (هـ) أدناه الى عقد اجتماع لفريق الخبراء الآنف الذكر .

(ج) وينبغي أن تتفاوض البلدان النامية ، في مختلف المحافل ومنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، على الدعم والمساعدة المناسبين من قبل البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية من أجل تنفيذ برنامج للبحث الانمائي ونشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة .

(د) وينبغي أن تستفيد البلدان النامية الى أقصى حد من مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في صياغة توصيات مناسبة للتنمية الاقتصادية السريعة فيها .

(هـ) وعقب اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ينبغي تنظيم اجتماع عالي المستوى للاتفاق على خطة عمل للتعاون فيما بين البلدان النامية في مجال استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في ميادين الكتل الحيوية ، والقوى المائية ، والطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح والمد والجزر ، الخ ، وينبغي أن تتولى مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك الدعوة الى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى .

<u>التعاون على تحسين الانتاجية في أساليب الحفر ، وهندسة المستودعات ، وتكنولوجيا التكرير وما الى ذلك ، في سبيل الحصول على الهيدروكربونات</u>

٥٠ - أوصي المؤتمر بأن يتفق الاجتماع المقترح للوكالات والمؤسسات الحكومية المعنية المشار اليه في الفقرة ٤٢ على اتخاذ خطوات لاعداد جرد . ووضع منهجية مناسبة من أجل تسهيل وتعزيز التنمية والتعاون ، والافادة الكاملة من القدرات القائمة والكاملة لدى البلدان النامية في مجالات مثل تحسين الانتاجية في أساليب الحفر ، وهندسة المستودعات ، وتكنولوجيا التكرير وغيرها من الأنشطة المتصلة بها والنظر لهذه الغاية في انشاء اطار أساسي .

Digitized by UNOG Library

التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية

٥١ - أوصى المؤتمر بما يلي :

(أ) تعزيز التعاون وتبادل المعلومات النووية فيما بين البلدان النامية على أسس ثنائية واقليمية ومتعددة الأطراف في مجالات شتى من الطاقة النووية .

(ب) أن تقوم مجموعة الـ ٧٧ بصياغة موقف المجموعة استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المقرر عقده في النصف الأول من عام ١٩٨٣ ، وذلك لضمان تمكين المؤتمر من مناقشة جميع جوانب تنمية الطاقة النووية التي تهم البلدان النامية ؛ وكذلك للعمل من أجل القضاء على المعاملة التمييزية ضد البلدان النامية في التعاون الدولي في هذا الميدان . وينبغي أن تواصل مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك وفيينا جهودها من أجل بلوغ الأهداف المذكورة أعلاه .

تبادل المعلومات والخبرات في قطاع الطاقة

٥٢ - أوصى المؤتمر بأن تتبادل البلدان النامية بانتظام المعلومات عن مختلف الجوانب المتصلة بانتاج الطاقة واستعمالها في البلدان النامية ، وخاصة فيما يتصل بالطلب والعرض ، والمسائل التقنية ، واستخدام الطاقة وحفظها ، والتكنولوجيات المتصلة بالطاقة . وتحقيقا لهذا الغرض ينبغي عقد اجتماع خبراء بشأن نظم المعلومات المتعلقة بالطاقة في فيينا في النصف الثاني من عام ١٩٨١ بغية دراسة هذه المسألة واقتراح طرق لوضع أساليب وشبكة معلومات عملية حول المسألة مع أخذ في الاعتبار مراكز المعلومات القائمة الوطنية منها والاقليمية . وقد أنيط بمجموعة الـ ٧٧ في نيويورك مهمة التحضير لهذا الاجتماع .

التعاون في تدريب القوى العاملة في جميع ميادين الطاقة

٥٣ - أوصى المؤتمر بما يلي :

(أ) توسيع مرافق مؤسسات التدريب القائمة في البلدان النامية ، وانشاء مرافق جديدة حسب الاقتضاء ، في البلدان النامية ، بالتعاون مع المنظمات المختصة من أجل الوفاء بالحاجات المتزايدة لدى البلدان النامية الى التدريب لايجاد وتنمية الموارد المحلية من الطاقة ، وبخاصة فيما يتصل بالمهارات اللازمة للتفاوض وادارة مشاريع استكشاف واستغلال الطاقة . وفي هذا الصدد ، رئي أنه من الضروري اتخاذ اجراء بخصوص :

' ١ ' تبادل الخبراء والعاملين ،

' ٢ ' تبادل المعلومات ،

' ٣ ' مرافق التدريب داخل المصنع ،

Digitized by UNOG Library

'٤' اجراءات أخرى تؤدى الى تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية في هذا المجال ،

'٥' اعداد جرد للمؤسسات ذات الصلة في البلدان النامية .

(ب) عقد اجتماع للخبراء في مستهل عام ١٩٨٢ لدراسة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المجالات المشار اليها أعلاه ، بما في ذلك : التدريب وتنمية القوى العاملة ، وانشاء مراكز امتياز دون اقليمية واقليمية وأقاليمية في مجال التكنولوجيا، التعاون فيما بين مؤسسات البلدان النامية التي تعمل في أنشطة مماثلة ، التعاون الجماعي في خدمات الخبرة الاستشارية وخدمات المشورة التقنية ، الاسهام المتبادل بما في ذلك التمويل المشترك ، في مؤسسات البحث الانمائي مع المشاركة في نتائج هذا البحث. وينبغي أن تقوم مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك باعداد الترتيبات اللازمة لعقد هذا الاجتماع .

اجراء لمساندة كفاح البلدان النامية ضد الفصل والتمييز العنصريين

٥٤ - ان المؤتمر بالرغم من الصعوبات التي ينطوى عليها فرض الحظر النفطي الكامل ضد جنوب افريقيا نظرا لانعدام الأدلة على وجود صلة صحيحة بين سفينة الشحن وعلم الدولة ، قد وافق على تنفيذ الحظر النفطي بشكل كامل وفعّال ضد جنوب افريقيا ووجه الدعوة الى مجموعة الـ ٧٧ لاتخاذ الخطوات المناسبة .

٥٥ - ان المؤتمر اذ لاحظ ان كثيرا من البلدان النامية تفرض حظرا نفطيا كاملا على اسرائيل كعقوبة لها على ممارساتها وسياساتها في الاراضي العربية المحتلة ، قد أقر انه ينبغي على المجموعة ككل ان لاتعرقل جهود هذه البلدان ووجه الدعوة الى البلدان النامية التي لم تفرض بعد الحظر النفطي ضد اسرائيل ان تنظر في طرق وأساليب لكي تدعم بشكل نشيط وفعّال اجراء البلدان النامية التي تفرض حظرا نفطيا ضد اسرائيل .

Digitized by UNOG Library

المـواد الخـام

٥٦ - يفرض التدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية قيودا شديدة على جهودها الانمائية . فالى جانب التناقص الدائم في القوة الشرائية لحصائل صادراتها من المـواد الخام ، تتأثر البلدان النامية تأثرا ضارا من جراء اتساع واستمرار التقلبات القصيرة الأجل في أسعار المواد الخام ، وترجع هذه التقلبات بصفة رئيسية الى المضاربة ، بما في ذلك مبيعات الاحتياطيات الاستراتيجية من قبل البلدان المتقدمة النمو ، والافتقار الى الموارد المالية مما يمنع البلدان النامية من الحفاظ على احتياطياتها الوطنية والى عمليات المقاطعة الاستهلاكية ، بالاضافة الى الفوضى في الاسواق الدولية ، وانخفاض مستويات أسعار المواد الخام بحيث لا تغطي تكاليف انتاجها في بعض الأحيان ولا تعكس نصيبها في قيم المنتجات النهائية وتعتبر غير مجزية للمنتجين .

٥٧ - وقد بذلت جهود متواصلة للتغلب على شتى المشاكل المتعلقة بالمواد الخام ، لا سيما في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . ورغم التوصل الى اتفاق حول انشاء الصندوق المشترك لم يتحقق سوى تقدم محدود في التفاوض حول الاتفاقات السلعية ، وكذلك في تناول عناصر أخرى من البرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

٥٨ - وكيما يتسنى توفير الدعم الكافي لعملية التنمية ، لابد من تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ميدان المواد الخام ، وبخاصة من خلال مجموعة شاملة من التدابير والخطوات التي تستهدف ، في جملة أمور ، تثبيت أسعار المواد الخام عند مستويات مجزية للمنتجين بالقيمة الحقيقية ، وتحسين القوة الشرائية لحصائل تصدير المواد الخام ، وزيادة مشاركة البلدان النامية في أنشطة تجهيز المنتجات الأولية ، وتسويقها وتوزيعها ، ونقلها في شكليها الخام والمجهز .

منع التقلبات في أسعار المواد الخام

٥٩ - أوصى المؤتمر بما يلي :

(أ) ان توقع البلدان النامية وتصدق على اتفاق انشاء الصندوق المشترك في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى بدء نفاذ الاتفاق في موعد أقصاه نيسان/ابريل ١٩٨٢ حسبما هو متوخى في الاتفاق ، وقرر المؤتمر تأييد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز بنيودلهي والذي ينص على ان يكون مقر الصندوق المشترك للسلع الأساسية في أحد البلدان النامية . وقد أخذ المؤتمر علما بعرض الفلبين بأن تكون مقرا دائما للصندوق المشترك ؛

(ب) أن تولي البلدان النامية المعنية أولوية الدراسة لتدابير تنظيم العرض التي يمكن أن تستكمل بترتيبات للتخزين ، بما في ذلك وضع الآليات المناسبة ، وذلك عند اتباع نهج " السلع الفردية " والأخذ في الاعتبار ، لذلك ، الظروف المحددة لكل سلعة في السوق العالمي ، كيما تكفل للبلدان النامية حصائل مجزية وثابتة عن صادراتها من السلع . وينبغي أن تنظم مجموعة الـ ٧٧ في جنيف اجتماعات للبلدان المنتجة المهتمة من أجل دراسة التدابير المناسبة لتنظيم العرض وبصفة

٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

خاصة عرض المنتجات التي يكون للبلدان النامية النصيب الأعظم من انتاجها العالمي . كما ينبغي أن يستضيف هذه الاجتماعات . كلما دعت الحاجة ، أحد البلدان المنتجة ؛

(ج) ينبغي تقوية روابط المنتجين القائمة في البلدان النامية وانشاء رابطات جديدة كلما لزم الأمر ، بغية مساندة المزيد من التعاون بين البلدان النامية المنتجة للمواد الخام. وينبغي أن توفر أمانة رابطات المنتجين القائمة حاليا المساعدة التقنية من أجل اقامة رابطات جديدة للمنتجين . كما يجب ان تتخذ البلدان النامية المعنية . في اطار رابطات المنتجين الموجودة لديها خطوات عاجلة تكفل نفاذ النظام الأساسي لمجلس رابطة المنتجين ؛

(د) ينبغي ايلاء الاعتبار الكامل للدراسة التي يعتزم اعدادها فريق خبراء البلدان النامية بناء على الاقتراح المقدم من مدغشقر لانشاء صندوق تثبيت ؛

(هـ) وينبغي في أى من الترتيبات المذكورة في (ب) أعلاه ، وكذلك عند اجراء الدراسات المذكورة في (ج) أعلاه ، ايلاء الاهتمام الواجب لموقف البلدان المستوردة النامية التي تفتقر الى السلع الأساسية ؛

(و) ومع الاعتراف بأهمية تعزيز تجارة السلع الأساسية الأولية فيما بين البلدان النامية ، ينبغي كذلك ايلاء الأولوية لتجارة تلك البلدان في المصنوعات بالنظر الى ما فيها من احتمالات لتوسيع التجارة ولتحقيق التنمية الاقتصادية لتلك البلدان .

المساعدة المتبادلة في تنمية موارد البلدان النامية من المواد الخام واستغلالها وتجهيزها

٦٠ - أوصى المؤتمر بأن يجرى فريق الخبراء المشار اليه في الفقرة ٥٥ (ح) أعلاه دراسة حول الترتيبات المحتملة لاعداد مشاريع مشتركة وغير ذلك من الطرائق المناسبة من أجل المضي في تنمية موارد البلدان النامية من المواد الخام واستغلالها وتجهيزها ، وأوصى أيضا بأن تضاعف البلدان النامية جهودها بغية زيادة اشتراكها في أنشطة تجهيز المنتجات الأولية في شكليها الخام والمجهز والانشطة المتعلقة بالبحث والاستحداث الأوجه الجديدة لاستخدامها وأنشطة توزيعها وتسويقها واعادة شحنها .

منح الأولوية لامدادات البلدان النامية من المواد الخام

٦١ - قام المؤتمر باستكشاف السبل والوسائل المختلفة لتحقيق تنسيق أفضل فيما بين البلدان النامية بغية صيانة مصالحها وتأمين امداداتها من المواد الخام على أساس من الاولوية . وتحقيقا لهذا الغرض أوصى بما يلي :

(أ) فيما يتعلق بالتدابير المتصلة بتسويق المواد الخام المحلية في البلدان النامية ، ان تتخذ البلدان النامية المصدرة للمواد الخام تدابير ملموسة مثل التوزيع التفضيلي للحصص ، حيث تكون تلك الحصص نافذة ، تعطى بموجبها للبلدان النامية الأخرى دون مساس مصالحها الوطنية

Digitized by UNOG Library

أو بتعهداتها القائمة ، أولوية في ضمان امداداتها من المواد الخام حيث تلبي عادة متطلباتها الداخلية . وينبغي ان تعطى البلدان النامية المستوردة للمواد الخام ، دون مساس بمصالحها الوطنية أو بتعهداتها القائمة ، أولويات مماثلة للبلدان النامية حين تجرى مشترياتها لتغطية احتياجاتها من واردات المواد الخام ؛

(ب) ينبغي أن تنشئ البلدان النامية عند قيامها بشراء السلع الأساسية اتصالات مباشرة بالمورّدين من البلدان النامية بغية تجنب أعمال الوساطة من جانب البلدان المتقدمة النمو ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية . وفي هذا الصدد ينبغي انشاء ترتيبات مناسبة . حسبما يقتضي الأمر وينبغي لفريق الخبراء المذكور آنفا ان يطرح مقترحات محددة في هذا الصدد ؛

(ج) ينبغي أن تتخذ البلدان النامية تدابير من أجل تشجيع استهلاك منتجات البلدان النامية . بما في ذلك السلع الأساسية السريعة التلف .

٦٢ - وأوصى المؤتمر مجموعة الـ ٧٧ بتكثيف مشاوراتها وتنسيقها في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بغية تقوية الدعم المتبادل .

٦٣ - وأوصى المؤتمر بأن تنص الآلية والترتيبات المتعلقة بتعزيز التعاون المالي فيما بين البلدان النامية ، في جملة أمور ، على تقديم التمويل الكافي للمشاريع التي توجه صوب زيادة اشتراك البلدان النامية في تجهيز المواد الخام وتسويقها وتوزيعها واعادة شحنها .

٦٤ - وأوصى المؤتمر بأن تقوم مجموعة الـ ٧٧ في جنيف ببحث وتقديم المقترحات التي من شأنها تمكين البلدان النامية من تصويب المعلومات المشوهة التي تبثها البلدان المتقدمة النمو في الأسواق الدولية للسلع من أجل تحسين مركزها في هذه الاسواق وفي هذا الصدد ، عبّر المؤتمر عن أهمية القيام بمراقبة أكثر دقة .

التمويل

المساعدة في التخفيف من مشاكل موازين مدفوعات البلدان النامية

٦٥ - تعاني بلدان نامية عديدة من مشاكل حادة في موازين مدفوعاتها لأسباب منها الافتقار الى الهياكل الاساسية الضرورية ، وتدهور معدلات تبادلها التجاري في العقد الماضي . وكذلك بطء نمو نصيبها من الأسواق في الاقتصاد العالمي . وتقتضي الاستجابة الكاملة لهذه المشكلة اجراءات على الصعيد العالمي يجب متابعتها بنشاط . وفي هذا الصدد ، أوصى المؤتمر بأن تنسق البلدان النامية مواقفها في المحافل الدولية ذات الصلة وبأن تتخذ البلدان النامية ذاتها منفردة تدابير متضافرة في هذا المجال بروح من التضامن وعملا بمبادئ الاعتماد على الذات عن طريق مؤسسات البلدان النامية .

../..

Digitized by UNOG Library

٦٦ - وأوصى المؤتمر :

(أ) بتوسيع تسهيلات التمويل القائمة التي تديرها بعض البلدان النامية ؛

(ب) وبأن يجرى ، في سياق الفقرة ٧٩ ، بحث جدوى انشاء مرفق تمويل لتلبية مشاكل موازين المدفوعات تساهم فيه البلدان النامية المهتمة وتتولى ادارته .

٦٧ - وسلم المؤتمر بأن بذل الجهود في هذا الاتجاه ينبغي الا يحد ، بأى حال من الأحوال من توسيع نطاق الموارد المتاحة من المؤسسات القائمة المتعددة الاطراف والا يكون بديلا له . وأوصى بأن تقوم البلدان النامية بتكثيف جهودها في المحافل الدولية من أجل ضمان انضمام البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية في انشاء آلية تخفف عن البلدان النامية الاعباء المالية المفروضة عليها بسبب التعديلات في أسعار النفط واستمرار تضخم أسعار وارداتها من السلع والخدمات من البلدان المتقدمة وبانشاء فريق من الخبراء يجتمع في بغداد خلال النصف الثاني من عام ١٩٨١ لوضع طرائق مثل هذه الآليات .

٦٨ - وأوصى المؤتمر البلدان النامية المعنية بأن تسعى الى الحصول على زيادات في رأس مال المصارف الانمائية الاقليمية ودون الاقليمية التي تضم بلدانا صناعية وبلدانا نامية . وفي هذا الصدد ينبغي لها زيادة نصيبها في رأس المال المذكور وبالتالي زيادة اشتراكها في عمليات اتخاذ القرارات في تلك المؤسسات المالية . وينبغي توسيع العضوية في تلك المصارف بحيث تشمل جميع البلدان النامية المعنية في المنطقة وكذا البلدان النامية الاخرى التي ترغب في الانضمام الى المساهمين ، كما ينبغي أن تكون الهياكل وبرامج الاقراض أكثر استجابة للاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية التي تشمل ، في جملة أمور ، حاجتها الى تمويل المشاريع الاستطلاعية ، وينبغي للبلدان النامية ، فضلا عن ذلك ، أن تدعم القيام ، في اطار مؤسسات التمويل الانمائي الاقليمية ودون الاقليمية هذه بانشاء مرافق تستهدف المساهمة في رأس المال وتشجيع التمويل المشترك للمساهمة في رأس المال ، وخاصة من بلدان نامية أخرى .

٦٩ - واتفق المؤتمر على انه تنبغي دراسة هذه التوصيات في ضوء الظروف والاجراءات التي تعني كل مؤسسة .

٧٠ - وأوصى المؤتمر بحفز التدفقات المالية فيما بين البلدان النامية ، الحكومية منها والخاصة ، عن طريق سلسلة من السياسات والتدابير ومنها السياسات والتدابير التالية التي تستحق اهتماما فوريا :

(أ) ينبغي أن تزيد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ودائعها في مصارف البلدان النامية الاخرى ، ولا سيما تلك التي تعمل في الاسواق الدولية . وينبغي أن تشجع البلدان النامية مؤسساتها على زيادة اشتراكها في مصارف البلدان النامية على أساس من الممارسات التجارية ؛

(ب) ينبغي ايلاء اهتمام خاص الى انشاء مصارف اقليمية واقليمية لتنمية التجارة وكذلك لتعزيز المصارف الاقليمية القائمة وتوسيع نطاق ميادين العمل وتشجيع اشراك جميع البلدان المعنية

Digitized by UNOG Library

داخل الاقليم . وأوصى المؤتمر بأن يستمر العمل على انشاء مرفق لضمان ائتمانات التصدير داخل اطار الاونكتاد ؛

(ج) ينبغي تعزيز ترتيبات المدفوعات الثنائية دون الاقليمية والاقليمية واستنباط روابط فيما بينها بغية تيسير ترتيبات المدفوعات الاقاليمية ؛

(د) ينبغي أن تشجع البلدان النامية مؤسساتها على الانتفاع بقدر أكبر من الفرص القائمة في الاسواق المالية وأسواق رأس المال في البلدان النامية بما في ذلك الائتمانات المتفاوض بشأنها والاستثمار في الاوراق المالية والسندات الصادرة عن تلك البلدان ؛

(هـ) ينبغي ان تزيد البلدان النامية اشتراكها في الصكوك المالية التي تصدرها في أسواق رأس المال الدولية الحكومات الوطنية والمصارف المركزية ، والشركات العامة والخاصة ، للبلدان النامية الاخرى ، وذلك على أساس من الممارسات التجارية .

واقترح كذلك أن تعتمد السلطات المالية في البلدان النامية ذات المركز القوى في أسواق رأس المال الدولية الى مساعدة البلدان النامية الاخرى في ضمان فرص أكبر للوصول الى الموارد المالية من تلك المصادر بوسائل مثل القروض الحلقية .

٧١ - وأوصى المؤتمر بأن تحافظ البلدان النامية على بيئة اقتصادية مواتية وفقا لقانونها الوطني وسياساتها وانظمتها الاقتصادية ، تؤدى الى قيام تعاون مالي ثنائي ومتعدد الاطراف فيما بينها من خلال مجموعة من الحوافز الاستثمارية تشمل ، في جملة أمور ، اتفاقات مشاريع مشتركة ، وغيرها من الصكوك التي ترمي الى تعزيز السلامة والجاذبية اللازمين لزيادة تدفق رأس المال فيما بينها . ومما ييسر الى حد كبير زيادة التدفق هذه أن يتم عقد معاهدات لتلافي ازدواجية الضرائب . ولتحقيق ما سبق ذكره ، اوصى بأن يقوم فريق خبراء تقني بوضع التدابير ذات الصلة لتحقيق الاهداف المذكورة .

٧٢ - وأوصى المؤتمر بتحسين الاطار المؤسسي فيما بين البلدان النامية لضمان زيادة ادراك الفرص الاستثمارية ، واقترح أن تجتمع الهيئات المختصة في وقت مبكر لتبادل المعلومات ووضع تفاصيلها .

٧٣ - وأوصى المؤتمر ، وقد اعترف بالعمل القيّم الذى قامت به مجموعة الـ ٢٤ وخبراء مجموعة الـ٧٧ بمواصلة ذلك العمل ، وخاصة بأن توجه مجموعة الـ ٢٤ اهتماما أكبر الى الجوانب النقدية والمالية ضمن برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

الدعم المالي للتنمية

٧٤ - أوصى المؤتمر بانشاء فريق تقني من الخبراء لدراسة السبل والوسائل من أجل أن تنشر فيما بين البلدان النامية المعلومات ذات الصلة بشأن المشاريع الانمائية المضطلع بها في البلدان النامية بغية تمكين بلدان نامية أخرى من الاشتراك في العطاءات المتعلقة بهذه المشاريع عن طريق المنافسة الدولية على تقديم العطاءات .

../..

Digitized by UNOG Library

٧٥ - وفي تقديم البلدان النامية العطاءات الدولية التنافسية بشأن المشاريع الانمائية التي سيجرى تنفيذها في اراضيها أو التي ستتولى هي تمويلها ، أوصى المؤتمر بأن تتخذ تلك البلدان تدابير مناسبة لازالة العوائق التي يواجهها مقدمو العطاءات من البلدان النامية أمام غيرهم من البلدان المتقدمة النمو وينبغي أن تشمل هذه التدابير ، فيما تشمله ، توفير المعلومات عن شروط تقديم العطاءات في وقت مناسب وعاجل وتوفير المعاملة الخاصة التي تنسجم مع الممارسة الوطنية .

٧٦ - وأوصى المؤتمر بمنح الموردين من البلدان النامية معاملة تفضيلية في اطار المشتريات الحكومية مع مراعاة التكلفة والنوعية والعامل الزمني .

٧٧ - ورأى المؤتمر ان مساهمة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في تمويل التنمية لا تقتصر على نقل الموارد وينبغي اعتبار هذا التعاون عملية ذات منفعة متبادلة ، وناقش ، في جملة ما ناقشه ، النقاط التالية :

(أ) ان الحاجة الى تدفق كاف للموارد من أجل التمويل الانمائي ينبغي أن تتصدى لها البلدان النامية ايضا في اطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وتنطوي احتياجات البلدان النامية من التمويل على زيادة الالتزام بنقل موارد اضافية من البلدان الصناعية اذا أريد بلوغ الاهداف المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية الثالثة . فلقد كانت مبالغ وطرائق التمويل الانمائي من البلدان المتقدمة النمو غير كافية . وازداد خلال العقد الماضي التعاون المالي فيما بين البلدان النامية من أجل التنمية ازديادا ملحوظا . ولكن ذكر أن هناك مزيدا من امكانيات التعاون المتاحة على أساس ثنائي ومتعدد الاطراف . وفي هذا الصدد ، أحاط المؤتمر علما بعدة مقترحات كانت مطروحة ؛

(ب) ورئي أنه ينبغي تكريس استخدام الموارد المالية وغيرها من الموارد للقطاعات ذات الاولوية في البلدان النامية مثل الطاقة والهياكل الاساسية ، والمواد الخام ، والزراعة ، والسلع الانتاجية ، والتجارة ، والنقل ، وفق ما لها من خطط وبرامج وطنية ؛

(ج) ويمكن أن يسهم عدد من الانشطة المالية في تعزيز الاحتمالات الانمائية للبلدان النامية . ومن المفيد توخي المرونة في الترتيبات المؤسسية كي تتواءم مع مختلف امكانيات العمل .

٧٨ - وأوصى المؤتمر باتاحة التمويل للمشاريع والانشطة التي من شأنها أن تؤدي الى زيادة توسيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وهو ما يمكن أن يتيسر عن طريق تعزيز الروابط بين المؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية القائمة .

٧٩ - وأوصى المؤتمر بانشاء فريق من الخبراء لدراسة المقترحات المقدمة من حركة عدم الانحياز ومن مجموعة الـ ٧٧ . ولاقتراح تدابير ملموسة بحلول نهاية عام ١٩٨١ من أجل التعاون المالي في ميدان التمويل الانمائي ، ومنها ، في جملة أمور ، بدء نفاذ اتفاق صندوق التضامن لبلدان عدم الانحياز، ومصرف البلدان النامية ، على نحو ما اشارت اليه مجموعة الـ ٧٧ في الاجتماع الوزاري المنعقد بأروشا في عام ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

التصنيـــــع

جمع ونشر المعلومات

٨٠ ــ تيسيرا للتدفقات التكنولوجية وللتعاون الصناعي بين البلدان النامية في قطاعات ومشاريع محددة عن طريق الجمع بين القدرات والطاقات المتبادلة والربط بينها وبين الاحتياجات ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التالية :

(أ) العمل على أن تنشر دوريا ، بمساعدة المنظمة أو الوكالة الدولية المختصة ، نشرة صناعية تتضمن ، في جملة ما تتضمنه ، المعلومات التالية :

' ١ ' تفاصيل الطاقات الصناعية الجديدة والنوع المطلوب من المساعدة أو التعاون ؛

' ٢ ' تفاصيل الاحتياجات من التحديث والتعزيز للوحدات الصناعية القائمة (سلع ، خدمات ، تكنولوجيا ، الخ) ؛

' ٣ ' مصادر التكنولوجيا والمعدات الصناعية وغير ذلك من المدخلات ؛

(ب) النظر في استصواب انشاء جمعية لغرف التجارة و/أو الصناعة الوطنية وتنظيم اجتماعات دورية لها ، أو للهيئات الوطنية الموازية ، كطريقة لزيادة تدفق المعلومات والتعاون في اقامة مشاريع صناعية جديدة وتحديث الوحدات القائمة ؛

(ج) انشاء نظام لتبادل المعلومات عن :

' ١ ' السياسات الوطنية المتعلقة بالتصنيع بما في ذلك الأولويات والأهداف وتدريب القوى العاملة والتمويل المناسب ؛

' ٢ ' أنشطة الشركات عبر الوطنية العاملة في البلدان النامية ، وخاصة تلك التي تشترك في انتاج المصنوعات الصناعية ؛

' ٣ ' المواصفات التقنية والمالية المتعلقة بالعقود المبرمة مع البلدان المتقدمة النمو من أجل تخفيض النفقات وتعزيز قدرة البلدان النامية على التفاوض .

التعاون في اقامة مشاريع صناعية جديدة وفي تحديث الوحدات القائمة

٨١ ــ من أجل المساعدة في تهيئة الظروف المواتية للمشاريع المشتركة ومؤسسات الانتاج المتعددة الجنسيات وغير ذلك من طرق التعاون العملية وفق ماقد تقرره البلدان النامية المعنية في قطاع صناعي بعينه ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التاليـة :

(أ) اقامة مشاريع للتعاون الصناعي تنطوي على نقل التكنولوجيا وانشاء مشاريع مشتركة تهدف الى تعزيز الاعتماد على الذات عن طريق الاستفادة من وجوه التكامل في المهارات والقدرات والأسواق وغيرها من الموارد ذات الصلة ، مع الاهتمام الواجب بالقطاعات ذات الأولوية ، مثـل :

../..

Digitized by UNOG Library

« ١ » المـواد الخـام

« ٢ » مصايد الأسمـاك ، والزراعة ، والصناعات الزراعية

« ٣ » التعدين ، وتجهيز المعـادن

« ٤ » البتروكيماويات ، والكيماويات ، والأسمدة ، والمستحضرات الصيدلية

« ٥ » صناعات السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية

« ٦ » المنسوجـات

« ٧ » الصناعات التي تعتمد على الغابات

« ٨ » مواد البنـاء

« ٩ » توليد الكهرباء

(ب) ايلاء نظر خاص لتعزيز تنفيذ البرنامج الأقاليمي بشأن المستحضرات الصيدليـة وكذلك غيره من المشاريع ذات الطابع المماثل ؛

(ج) استخدام التكنولوجيا الموجهة نحو زيادة كفاءة استخدام الطاقة في العمليـات الصناعية والمعدات الصناعية ؛

(د) تعزيز وتشجيع المشاريع المشتركة والاتفاقات الرامية الى زيادة امكانات البلـدان النامية من موارد الطاقة على المستويات الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية ؛

(هـ) انشاء آلية مناسبة لتشجيع تبادل الخبرة والمعلومات بشأن المشاريع التي تنفذ في بلد نـام من أجل اقامة وحدات مماثلة في غيره من البلدان النامية ؛

(و) تشجيع اقامة المعارض التجارية والمعارض الصناعية من أجل الدعاية لقـدرات البلدان النامية ، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية . وتحقيقا لهذا الغرض أوصـي بما يلي :

« ١ » ينبغي لكل بلد نام لديه معرض وطني مستقر يتخصص في واحد أو أكثر من فـروع الصناعة ، لا سيما صناعة السلع الرأسمالية ، أن ينظر في امكانية فتح هذا المعرض أمام غيره من بلدان مجموعة الـ ٧٧ ؛

« ٢ » يكون الاعلان عن مثل تلك المبادرة قبل موعد المعرض بما لا يقل عن ١٨ شهـرا وعن طريق استخدام القنوات الدبلوماسية أو غيرها من القنوات ؛

« ٣ » يخطر البلد المضيف جميع مؤسسات البحث والاستحداث الوطنية القائمة ذات الصلة بالميادين الصناعية المعنية كي تنظم حسب الاقتضاء وبالتعاون مع نظائرها من المؤسسات في البلدان النامية ، الحلقات الدراسية أو الندوات التي ستنعقد خلال المعرض ؛

../..

Digitized by UNOG Library

'٤' تمنح البلدان النامية الأخرى الراغبة في الاشتراك في تلك المعارض التسهيلات المعتادة في المعارض الدولية ؛

'٥' ينبغي أن تكون البلدان النامية ممثلة على النحو الذى ييسر اجراء المفاوضات الاستطلاعية الخاصة بالمشاريع المشتركة ؛

(ز) تحديد القطاعات التي يمكن فيها للمشاريع المشتركة تلبية الاحتياجات العاجلة في البلدان النامية على المستويات الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، وتحديد الأولويات واجراء دراسات الجدوى المناظرة لها لتعزيز وتنفيذ مشاريع محددة .

زيادة الطاقات الصناعية من خلال الجهود المشتركة

٨٢ - بغية تضافر الجهود في كافة ميادين التصنيع لا سيما في تلك المجالات التي تكون فيها الموارد الوطنية لكل بلد على حدة غير كافية أو حيث تكون الجهود المشتركة هي العامل الأرجح في تعزيز التنمية الشاملة للبلدان النامية ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التالية :

(أ) تحقيق الانسجام بين امكانات المؤسسات القائمة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية المشتغلة باعداد المشاريع ، بما في ذلك التدريب ، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ومن شأن ايجاد آلية للتنسيق بين تلك المؤسسات أن يتيح مايلي :

'١' تكامل أفضل في أعمال المنظمات المسؤولة عن الأنشطة الاستطلاعية السابقة للاستثمار ؛

'٢' تحسين العملية الاستطلاعية في البلدان النامية من خلال تبادل المعلومات والخبرات في هذا الميدان ؛

'٣' تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية في كافة الجوانب المتعلقة بالمشاريع الصناعية ؛

'٤' تحسين المعرفة بالخيارات التكنولوجية البديلة بغية التوصل الى استخدام أفضل للموارد ؛

'٥' تحقيق الانسجام بين السياسات السابقة للاستثمار لتيسير اقامة المشاريع المشتركة فيما بين البلدان النامية ؛

'٦' تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة للمنظمات المسؤولة عن تمويل الدراسات الصناعية عن طريق تحسين الموارد البشرية والقدرات الادارية والتنفيذية ؛

(ب) انشاء نظام للتعاون والتنسيق فيما بين البلدان النامية بشأن قطاعات صناعية محددة ، على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية والأقاليمية . وسوف تتيح تلك الاجتماعات ،

../..

Digitized by UNOG Library

داخل كل قطاع صناعي ، التقاء المشتغلين بالانتاج فيه . وسوف تساعد تلك الاجتماعات ، التي ينبغي عقدها دوريا ، البلدان النامية فيما يلي :

- التعرف على الأوضاع الجارية في مختلف فروع الصناعة ؛
- الاطلاع على قدرات واحتياجات كل بلد ؛

وينبغي أن تتمخض تلك الاجتماعات عن :

- صياغة اتفاقات بشأن تبادل السلع المصنعة وشبه المصنعة ؛
- اجراء دراسات الجدوى لمشاريع مشتركة ؛

(ج) مساعدة البلدان النامية التي تطلب ذلك ، لا سيما أقل البلدان نموا ، في مهام محددة تتعلق بتحديد أو تحضير أو تقييم المشاريع الصناعية عن طريق الاستفادة من الخبرة الموجودة في البلدان النامية الأخرى . وتحقيقا لهذه الغاية :

'١' تستطيع البلدان النامية المهتمة بالأمر الاتصال مباشرة بغيرها من أعضاء مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك مهدية احتياجها الى خدمات استشارية أو غيرها من الخدمات من أجل تحديد الفرص الصناعية لمشاريع محددة وتحضيرها وتقييمها ؛

'٢' لجميع البلدان النامية الأخرى التي تكون في وضع يسمح لها بذلك ، أن تقدم عن طريق بعثاتها في نيويورك أسماء الخبراء الوطنيين أو المنظمات والمؤسسات الوطنية ، الى البلد مقدم الطلب الذي ينتقي من بينها ماينا سبه ؛

(د) انشاء فرق عمل من الخبراء الوطنيين أو المنظمات الوطنية للمساعدة في مشاريع صناعية محددة . على أن يعاد النظر في عمل تلك الآلية بعد سنتين من بدء تشغيلها ؛

(هـ) قيام البلدان النامية بتجميع دليل يرمي الى تيسير التعاون الصناعي فيما بينها في قطاعات صناعية محددة تربط بين التعاون المتبادل والطاقات المتبادلة وبين احتياجاتها ؛

(و) مناقشة وتنسيق المواضيع التي تهم البلدان النامية بصورة متبادلة قبل حضورها الاجتماعات التي تنظم في اطار نظام مشاورات اليونيدو ؛

(ز) التنسيق ، من خلال جهات وصل ، مع المؤسسات المالية الدولية ، فيما يجرى من دراسات الجدوى وتمويل الهياكل الأساسية الصناعية الجديدة .

التعاون في تنمية الموارد البشرية من أجل التصنيع

٨٣ - فيما يتعلق بالتعاون في تنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية ، أوصى المؤتمر بالاجراءات التالية :

(أ) التماس تعاون اليونيدو وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة في نشر

٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

المعلومات بشأن التسهيلات التدريبية التي تستطيع البلدان النامية توفيرها ابتداء من عام ١٩٨٢ فصاعدا ، وكذلك بشأن احتياجاتها الفورية من التدريب على المهارات الصناعية التي يتعذر تلبيتها محليا .

(ب) عقد اجتماع رفيع المستوى في أوائل ١٩٨٢ للموظفين المسؤولين عن تدريب القوى العاملة الصناعية لتحديد مجالات محددة للتعاون يمكن أن تفضي الى :

'١' ابرام ترتيبات/اتفاقات على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية في مجال تنمية الموارد البشرية ؛

'٢' اعداد برامج طويلة الأجل للتعاون في تبادل الخبرات والمهارات ، وتحسين وتنسيق مراكز الامتياز الوطنية للتدريب الصناعي والادارة الصناعية ؛

'٣' تقوية المؤسسات القائمة وانشاء مؤسسات جديدة في المجالات ذات الأولوية التي سيتم التماس التمويل لها من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومن المؤسسات العالمية الاقليمية والأقاليمية ؛

(ج) اتخاذ تدابير أخرى ذات وجهة عملية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل :

'١' انشاء آلية ، يفضل أن تكون عن طريق تعاون من اللجان الاقتصادية الاقليمية أو غيرها من المنظمات الاقليمية ذات الصلة ، ومن اليونيدو ، ومن اليونسكو لتيسير التوظيف في المؤسسات المناسبة بين البلدان المهتمة بالأمر ؛

'٢' تشجيع حرية انتقال فائض القوى العاملة المدربة فيما بين البلدان النامية من خلال ترتيبات متبادلة الفائدة فيما بين البلدان المهتمة بالأمر ؛

'٣' تقرير تقديم منح دراسية وهبات مالية لدفع تكاليف تدريب النظراء ؛

'٤' توحيد وتكامل برامج الزمالات والمنح الدراسية من أجل التدريب التقني للقوى العاملة ؛

'٥' تشجيع المؤسسات الاقليمية أو المتعددة الجنسيات المتخصصة في التدريب والبحث ؛

'٦' تنظيم الدورات والحلقات الدراسية وغيرها من التسهيلات التدريبية الرامية الى تحسين قدرة البلدان النامية التقنية والادارية على التصدى للمشاكل الملازمة للتنمية الصناعية . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي اتخاذ الترتيبات مع المؤسسات الوطنية ودون الاقليمية والأقاليمية .

٨٤- وقد عهد الى المجموعة الـ ٧٧ في فيينا بمهمة عقد اجتماع في عام ١٩٨٢ أو في أقرب وقت ممكن بعده ، لتحليل التدابير المتفق عليها أعلاه والمتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في ميدان التصنيع بغية تحزيز تنفيذ هذه التدابير .

Digitized by UNOG Library

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٨٥ - أكد المؤتمر من جديد الدور الهام للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كأداة لتعزيز التعاون الاقتصادي بها وتنفيذه ، وفي هذا الصدد بعد تأكيد التوصيات ذات الصلة التي تضمنتها خطة عمل بوينس أيرس .

٨٦ - ومن أجل تعزيز وتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أوصى المؤتمر كذلك بما يلي :

(أ) الاستفادة على سبيل الأولوية من المهارات والفرص المتاحة في البلدان النامية ؛

(ب) القيام بدراسة تستهدف وضع نموذج عقد يحدد شروط التعاقد مع الخبراء من البلدان النامية ، وسيعقد فريق للخبراء اجتماعا لدراسة هذا الأمر قبل نهاية عام ١٩٨٢ ؛

(ج) خلق أو تعزيز نظم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على المستوى الوطني بالاستعانة بمراكز التنسيق للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لأغراض جمع وتجهيز ونشر المعلومات المتعلقة بالوسائل والمعرفة والخبرة المكتسبة والفرص المتاحة في الشؤون ذات الصلة بالتعاون التقني بين هذه البلدان ؛

(د) زيادة التعاون والتنسيق بين نظم التعاون التقني الوطنية من أجل دراسة الطرق الكفيلة بضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة للتعاون التقني على الأصعدة الثنائية والاقليمية والأقاليمية .

٨٧ - وأحاط المؤتمر علما بمشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بانشاء شبكة معلومات انمائية من أجل ضمان تدفق المعلومات فيما بين البلدان النامية تدعيما للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين هذه البلدان ويرجو مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك استعراض التقدم المحرز بشأن تصميم هذا المشروع وتنفيذه بغية التأكد من أن هذا المشروع المقترح سوف يسهم في بلوغ أهداف التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

٨٨ - وتحقيقا لهذه الغايات ، أوصى المؤتمر بعقد اجتماع كل عامين لرؤساء وكالات التعاون التقني الوطنية في مجموعة الـ ٧٧ وفقا للأحكام الواردة في آليات التنسيق التي تم الاتفاق بشأنها في هذا المؤتمر . وسيعهد لهذا الاجتماع أيضا مهمة المساعدة في المتابعة والرصد والتقييم للتوصيات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والمعتمدة في المؤتمر في ميادين التجارة والتكنولوجيا والأغذية والزراعة والطاقة والمواد الخام والتمويل والتصنيع .

../..

Digitized by UNOG Library

ثالثا ـ آليات التنسيق والرصد واجراءات المتابعة والتقييم

Digitized by UNOG Library

٨٩ - ينفذ برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية والأقاليمية . وعند وجود مجموعات اقليمية أو دون اقليمية ، فينبغي ألّا يكرر البرنامج الشامل المعتمد في مؤتمر كراكاس أو يعرقل الأنشطة الجارية بالمجموعات الاقتصادية الاقليمية ودون الاقليمية المعنية بل بالأحرى يجب أن يستكملها استكمالا مفيدا . ويضم دائرة متنوعة من الأنشطة التي تتطلب خطة تنسيق شاملة لضمان تنفيذه الفعّال وينبغي بذلك أن تعزز مجموعة الـ ٧٧ وأن يصان طابعها غير الرسمي ، وهذه الخطة موضوعة فيما يلي :

أولا - الاستعراض ووضع السياسة والمتابعة العامة

١ - اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق .

(أ) ستؤلّف هذه اللجنة من كبار الموظفين ويفضل أن يكونوا من المسؤولين عن التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية بالاشتراك مع رؤساء مراكز التنسيق الوطنية وستقوم بما يلي :

' ١ ' الاستعراض الدورى للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

' ٢ ' الاستعراض الدورى للبرنامج والجدول الزمني للأنشطة ؛

' ٣ ' الموافقة على التدابير الكفيلة باعداد المزيد من الزخم لتنفيذ الأنشطة في اطار برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية كلما اقتضت الحال ؛

' ٤ ' توصية الاجتماع السنوى الوزارى بأية خطوط ارشادية متعلقة بسياسة جديدة كفيلة باضفاء المزيد من التماسك والفعالية على البرنامج ؛

' ٥ ' تقديم التقارير الى الوزراء بشأن أى أمر هام يتعلق بالبرنامج ؛

(ب) تجتمع لجنة تنسيق المتابعة مرة كل سنة .

(ج) وستستخدم اللجنة ، ضمن جملة أمور ، المعلومات عن مختلف أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية التي يقوم بمقارنتها رؤساء مجموعة الـ ٧٧ والمنسقون الاقليميون للمجموعة من جميع مراكز الأمم المتحدة في اجتماعاتهم التي تعقد مرتين في السنة .

٢ - اجتماعات استعراض القطاعات

(أ) هذه الاجتماعات المذكورة أعلاه في الفقرتين ١ و ٢ ستتألف من كبار الموظفين في القطاعات المعنية من أجل :

' ١ ' استعراض التقدم الفعلي المحرز في كل من القطاعات التي تكوّن برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، واتخاذ الاجراء المناسب أو التوصية به حسب الاقتضاء ؛

Digitized by UNOG Library

'٢' تقديم التقارير عن ذلك الى وزراء مجموعة الـ٧٧ عن طريق لجنة تنسيق المتابعة الحكومية الدولية .

(ب) وستنعقد هذه الاجتماعات عموما على فترات تقرب من عامين .

وستتم الاجتماعات المذكورة اعلاه ، تحت '١' و'٢' في البلدان النامية الاعضاء في مجموعة الـ٧٧ على أساس دائرى بين المجموعات الاقليمية المختلفة كلما كان ذلك عمليا .

٣ - الاجتماعات السنوية الوزارية

الاجتماعات السنوية الوزارية ، المنعقدة في نيويورك في بداية الدورات العادية للجمعية العامة للامم المتحدة ، سوف تركز انتباهها ، والافضل أن يتم ذلك مرة كل سنتين ، على استعراض متقن وتقييم للانشطة داخل برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وتوفير التوجيهات اللازمة واتخاذ القرارات الاخرى ، حسب الاقتضاء ، المتعلقة بشؤون وضع السياسة والتشغيل ، وبزيادة دعم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

ثانيا - المستوى التشغيلي - الطرائق والآليات

سيلجأ البرنامج ، على المستوى التشغيلي ، الى طرائق أو آليات مختلفة مثل :

'١' أفرقة الخبراء واجتماعات أخرى مماثلة ؛

'٢' اجتماعات رؤساء الوكالات الوطنية ؛

'٣' لجان العمل والوسائل المماثلة الاخرى ؛

'٤' مراكز البحث والتدريب الوطنية ذات النطاق المتعدد الجنسية .

ويستهدف بعض هذه الاليات تحديد الاجراءات التشغيلية المطلوبة . ويكفل غيرها تنفيذ مثل هذه الاجراءات . وما لم ينص على ذلك في البرنامج فان المبادرات في هذا الميدان ستكون من اختصاص الحكومات المعنية .

ثالثا - الاستعدادات والدعم من اجل أنشطة التنسيق في التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية

(أ) ان مجموعة الـ٧٧ في نيويورك بالتعاون والتشاور الوثيقين مع ممثلي البلد النامي الذى يضيف الاجتماع التالي للجنة المتابعة والتنسيق ، فضلا عن الفصول الاخرى للمجموعة ، سوف تقوم بتنسيق واتخاذ الاجراءات المناسبة فيما يلي :

'١' لمسائل الوظيفية وتشمل جدولة الاجتماعات والدعوة الى عقدها وتفصيل جداول اعمالها عند الاقتضاء ؛

'٢' جمع المعلومات ذات الصلة ونشرها ؛

Digitized by UNOG Library

٣ ' ٣ ' طبع وتوزيع الوثائق فضلا عن أى انشطة تنسيقية اخرى يمكن أن تتطلبها الحال .

(ب) ان مجموعة الـ ٧٧ ستقوم بالترتيبات الضرورية لتزويد رئيسها بمعونة الدعم اللازمة لاغراض التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية فقط ولهذه الغاية :

' ١ ' ينبغي ان يساعد الرئيس " نواة " من المساعدين تعينهم الحكومات كما يلي : واحد من كل من التجمعات الاقليمية الثلاثة وواحد من البلد المسؤول عن مجموعة الـ ٧٧ ، وواحد من البلد الذى انعقد فيه آخر اجتماع للجنة المتابعة والتنسيق وواحد من البلد الذى سيعقد فيه اجتماع اللجنة التالي . وسيتجه هذا الترتيب الى ضمان توازن سليم بين الاستمرارية والدورية . وسيكون المساعدون من بين الوفود الدائمة لبلدانهم لدى الأمم المتحدة في نيويورك تعينهم حكوماتهم وتدفع رواتبهم بالكامل وسيتم اختيار هؤلاء المساعدين بالتشاور مع مجموعة الـ ٧٧ وسيناط بهم مهمة مساعدة رئيسها في ميدان التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية بما في ذلك تحضير اجتماعات لجنة المتابعة والتنسيق .

' ٢ ' ستيسر مجموعة الـ ٧٧ وصول رئيسها الى :

(أ) وكالات الأمم المتحدة واللجان الاقليمية بغية تأمين أفضل خدمات الدعم التقنية والادارية الممكنة .

(ب) المنظمات الحكومية الدولية الاخرى ذات الصلة .

(ج) منظمات البحوث وغيرها من المنظمات ذات الصلة في البلدان النامية من اجل الحصول بانتظام على تعاونها ودراساتها وجمع البيانات ذات الاهمية بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ .

رابعا ـ تمويل انشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

١ ـ النفقات اللازمة لعقد اجتماعات أفرقة الخبراء والاجتماعات الاخرى المعنية بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، من المتوقع ان يتحملها البلد المضيف للاجتماع عندما يتعذر توفيرها عن طريق منظمة دولية .

٢ ـ ستواصل الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ بهمة ونشاط كل الاعمال المطلوبة لضمان الوفاء الكامل بالتعهدات المتخذة لتنفيذ ودعم انشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية داخل المنظمات في منظومة الامم المتحدة ، كما انها تثق بأن البلدان النامية الاعضاء في هذه المنظمات سوف تفي بهذه التعهدات وفاء كاملا .

٣ ـ وفوق ذلك ، ينبغي ان تنشد مجموعة الـ ٧٧ المقررات المناسبة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى لكي تضمن ان هذه المنظمات تخصص جزءا محددا من ميزانياتها لدعم البرامج المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية كما وضعتها البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

٤ - وينبغي اعداد تقدير للتكاليف التقريبية السنوية التي على مجموعة الـ ٧٧ ان تتحملها مثل نفقات جمع وتصنيف المعلومات وطبع الوثائق الخاصة باجتماعات افرقة الخبراء .

٥ - وفي هذه الاثناء سترخص مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك لرئيسها بانشاء " حساب لمجموعة الـ ٧٧ من اجل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية " باسمه لتمويل الانشطة المشار اليها في الفقرة ٤ أعلاه حسب الاقتضاء وفقا للطرائق التي تحددها هذه المجموعة . وستكون المساهمات في هذا الحساب طوعية ومقدرة بحرية تامة من قبل كل بلد مساهم . فمن المقترح ان لا يقل الحد الأدنى للمساهمات عن ٠٠٠ ١ دولار .

ويمكن تلقي مساهمات طوعية خاصة لاتاحة فرص عادلة امام البلدان المهتمة بأمر الاضطلاع باستضافة الاجتماعات .

الجدول الزمني التالي يتضمن المواعيد الاولية للاجتماعات ويبين أهداف اعمال المتابعة. وقد نظم الجدول حسب الفصول (الربع الثالث من عام ١٩٨١ ، الربع الرابع من ١٩٨١ و ١٩٨٢) من أجل توفير بعض المرونة للمسؤولين عن اعداده وعقد الاجتماعات ، اى الحكومات المعنية أو مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك أو في مراكز اخرى للامم المتحدة ، حسب المقتضى . ويبين الجدول الترتيب الذى يجب ان تعقد الاجتماعات وفقا له لأن بعضها قد يؤدى الى اجتماعات أخرى لا يمكن توقعها .

وينبغي أن يوافق كل اجتماع متابعة على برنامج عمله ، الذى يجب ان يكون قصير الأمد ، بغية الحفاظ على الزخم نحو بلوغ الهدف النهائي المتفق عليه . كما ينبغي في الحالات العادية أن تنهي افرقة الخبراء واعمال المتابعة المماثلة الاخرى عملها خلال عشرة أيام عمل ، حسب طبيعة الشؤون قيد الدراسة ، وفي اجتماع واحد ، كلما أمكن ذلك ، ويمكن السماح لها باجتماع آخر ، اذا اقتضى الأمر ، لانهاء اعمالها والتوصل الى استنتاجات متفق عليها ، بعد اجراء المشاورات اللازمة مع السلطات الوطنية .

وينبغي توفير الاعتمادات لتمويل هذه الاجتماعات وفقا للنتائج التي يخلص اليها المؤتمر ، مع الاستخدام الجيد للموارد المتاحة داخل منظومة الامم المتحدة الى أقصى حد ممكن .

../..

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

جدول اجتماعات المتابعة المتوخاة في التوصيات الواردة بالتقرير النهائي للمؤتمر العالي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وملحق به الجدول الزمني المناظر

../..

Digitized by UNOG Library

القطاع	الآليات	الاهداف	مسؤولية التحضير والانعقاد
التجارة تج ١	الفقرة ١٢ فريق الخبراء	ـ تحديد الطاقات القائمة في مجالات الخدمات ومستوى استخدامها فضلا عن دراسة البرامج الاقليمية في القطاعات المختلفة حسب الاقتضاء	مجموعة الـ ٧٧ في جنيف
التكنولوجيا تك ١	الفقرة ١٨ (أ) مجموعة الـ ٧٧ في فيينا	ـ لعمل جرد للطاقات الموجودة واستيفائها في المؤسسات والوكالات التكنولوجية الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية في البلدان النامية	مجموعة الـ ٧٧ في فيينا
الاغذية والزراعة (غ + ز) ١	الفقرة ٣٠ (د) فريق الخبراء	ـ لاعداد مشروع بخطة لاكتساب وحفظ الاحتياطيات الفذائية وقد تشمل، ضمن جملة امور، ترتيبات مؤسسية ومالية .	
(غ + ز) ٢	الفقرة ٣٦ (د) رابطات المنتجين في البلدان النامية	ـ لاداء دور في تعزيز شركات الانتاج المتعددة الجنسية بواسطة تأليف، ضمن جملة امور، لجان للعمل، واعداد دراسات الجدول وتنظيم الندوات وغيرها من الاجتماعات بغية الجمع بين جميع الاطراف المعنية .	
الطاقة ط ١	الفقرة ٤٥ (ب) اجتماع الخبراء (قبل نهاية عام ١٩٨١)	ـ ينبغي الاستخدام الكامل للمعلومات ذات الصلة بمختلف الخطط والمشاريع وعلى اساس الحوافز الى الاستثمار، ودون المساس بالمصالح والتشريع الوطنيين، بغية خفض التكاليف وتيسير القيام بالاستثمار في قطاع الطاقة بالبلدان النامية	مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك

-٤٤-

Digitized by UNOG Library

القطاع	الآليات	الاهداف	مسؤولية التعضير والانعقاد
	الفقرة ٥٢ اجتماع الخبراء بشأن نظم معلومات الطاقة (النصف الثاني من عام ١٩٨١)	- ينبغي على البلدان النامية ان تتبادل فيما بينها بانتظام المعلومات عن الجوانب المتعددة الخاصة بانتاج الطاقة واستخدامها في البلدان النامية وبنوع خاص فيما يتصل بالعرض والطلب والشؤون التقنية . واستخدام الطاقة وحفظها والتكنولوجيات المتصلة بالطاقة الخ . من اجل اقتراح طرائق لوضع اساليب وشبكة معلومات عملية حول المسألة مع أخذ مراكز المعلومات الوطنية والاقليمية القائمة بعين الاعتبار .	مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك
المواد الخام م خ - ١	الفقرة ٥٩ (ب) اجتماعات البلدان المنتجة الممنية	- دراسة تدابير تنظيم العرض المناسبة ولا سيما بالنسبة للمنتجات التي يكون للبلدان النامية فيها معظم الانتاج العالمي . وعند الاقتضاء ينبغي على البلدان المنتجة المفردة استضافة هذه الاجتماعات .	مجموعة الـ ٧٧ في جنيف
م خ - ٢	الفقرة ٦٠ فريق الخبراء	- اتخاذ الترتيبات الممكنة بغية الاعداد للمشاريع المشتركة وغيرها من الطرائق الملائمة لتحقيق المزيد من التنمية والاستغلال والتجهيز لموارد المواد الخام في البلدان النامية .	مجموعة الـ ٧٧ في جنيف
		الفقرة ٦١ (ب) - ينبغي ان تنشئ البلدان النامية عند قيامها بشراء السلع الاساسية اتصالات مباشرة بالموردين من البلدان النامية وذلك بغية تجنب أعمال الوساطة من جانب البلدان المتقدمة النمو بما في ذلك الشركات عبر الوطنية . وفي هذا الصدد ينبغي اتخاذ الترتيبات المناسبة حسبما يقتضي الامر .	

-٤٥-

القطاع	الآليات	الأهداف	مسؤولية التحضير والانعقاد
م خ ٣٠	الفقرة ٦٤ مجموعة الـ ٧٧ في جنيف	ـ بحث وتقديم مقترحات تمكين البلدان النامية من تصحيح المعلومات المشوهة التي سربتها البلدان المتقدمة النمو في سوق السلع الدولية بغية تحسين مركزها في مثل هذه الاسواق وبهذا الصدد أعربت المجموعة عن أهمية القيام بمراقبة أدق .	مجموعة الـ ٧٧ في جنيف
التمويل تم ١	الفقرة ٧١ فريق الخبراء التقني	ـ وضع وتفصيل التدابير ذات الصلة لتشجيع السلامة والجاذبية اللازمين لزيادة تدفق رأس المال فيما بين البلدان النامية .	
تم ٢	الفقرة ٧٢ السلطات المناسبة (يجب ان تجتمع في تاريخ مبكر) .	ـ تبادل المعلومات واعداد التفاصيل بشأن تحسين الاطار المؤسسي بين البلدان النامية لضمان وعي أكبر بالفرص الاستثمارية .	
تم ٣	الفقرة ٧٤ فريق الخبراء التقني	ـ دراسة السبل والوسائل لنشر المعلومات ذات الصلة عن مشاريع التنمية الجارية في بعض البلدان النامية بغية تمكين البلدان النامية الأخرى من المشاركة في الدخول في عطاءات هذه المشاريع من خلال المناقصات التنافسية الدولية .	
التصنيع تص ١	الفقرة ٨٢ (أ) آلية تنسيق	ـ تحقيق الانسجام بين امكانات المؤسسات القائمة الوطنية ودون الاقليمية ، والاقليمية ، والاقليمية المشتغلة باعداد المشاريع بما في ذلك التدريب من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .	

(يتبع)

-٤٦-

القطاع	الآليات	الأهداف	مسؤولية التحضير والانعقاد
التصنيع تص ٢ تص ٣	الفقرة ٨٢ (ب) نظام تعاون وتنسيق بين قطاعات صناعية محددة على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية والاقاليمية الفقرة ٨٣ (أ) مجموعة الـ٧٧ فيينا بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى	ـ لمساعدة البلدان النامية على : التعرف على الاوضاع الجارية في مختلف فروع الصناعة ؛ ـ الاطلاع على قدرات واحتياجات كل بلد ؛ ـ صياغة اتفاقات بشأن تبادل السلع المصنعة وشبه المصنعة ؛ ـ اجراء دراسات جدوى لمشاريع مشتركة ؛ ـ نشر المعلومات بشأن التسهيلات التدريبية في البلدان النامية وكذلك بشأن احتياجاتها الفورية من التدريب على المهارات الصناعية التي يتعذر تلبيتها محليا ابتداء من عام ١٩٨٢ فصاعدا .	
		الربع الرابع من عام ١٩٨١	
التجارة تع ٢	الفقرة ٨ ندوة الاونكتاد / مركز التجارة الدولية في ليوبليانا ـ يوغوسلافيا . (نوفمبر /ت٢ / ١٩٨١)	ـ وضع برنامج لتنمية التجارة المتبادلة وغيرها من أشكال التعاون فيما بين هيئاتها التجارية العامة مثل تحديد التزامات طويلة الاجل للامداد والشراء . ـ الاهتمام الخاص بالمشتريات المستوردة من البلدان المتقدمة النمو . ـ تشجيع واستعراض التعاون فيما بين الهيئات التجارية الحكومية . ـ احتماعات منتظمة على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية	

Digitized by UNOG Library

القطاع	الآليات	الأهداف	مسؤولية التحضير والانعقاد
التكنولوجيا تك ٢	الفقرة ٢١ (ج) اجتماعات الخبراء	- لتبادل الخبرة المكتسبة في هذه المرحلة من الرصد في قطاعات محددة وخاصة لابراز ما تم من دراسات .	
الاغذية والزراعة (غ + ز) ٣	الفقرة ٣١ (د) والفقرة ٣٦ (هـ) المشاورات بين المديرين والتقنيين	- على ان تنظم هذه المشاورات بشأن قضايا محددة وعلى ان تعالج بصفة خاصة تنفيذ التدابير التعاونية في مجالات انتاج المدخلات الزراعية الهامة وتسويقها . - دراسة مختلف مجالات التعاون التجاري في ميدان الأغذية والزراعة .	
التمويل تم ٤	الفقرة ٦٧ فريق الخبراء الحكوميين (النصف الثاني من عام ١٩٨١)	- وضع طرائق عمل تهدف الى انشاء آلية لتخفيف العبء المالي المفروض على البلدان النامية بسبب ارتفاع اسعار النفط وتضخم اسعار وارداتها من السلع والواردات من البلدان المتقدمة النمو .	(يحدد)
تم ٥	الفقرة ٧٩ فريق الخبراء	- دراسة المقترحات المقدمة من مجموعة عدم الانحياز ومن مجموعة الـ ٧٧ ، ولاقتراح تدابير ملموسة بحلول نهاية ١٩٨١ من أجل التعاون المالي في ميدان التمويل الانمائي . ومنها ضمن جملة أمور ، بدء نفاذ اتفاق صندوق التضامن لبلدان عدم الانحياز ، ومصرف البلدان النامية ، على نحو ما أشارت اليه مجموعة الـ ٧٧ في الاجتماع الوزاري المنعقد بأروشا من عام ١٩٧٩ . الفقرة ٦٦ (ب) - في اطار الفقرة ٧٩ ، بحث جدوى انشاء مرفق تمويل لتلبية مشاكل ميزان المدفوعات ، تساهم فيه البلدان النامية المهتمة وتتولى ادارته .	

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

القطاع	الآليات	الأهداف	مسؤولية التحضير والانعقاد
التجارة تك ٣	الفقرة ١٣ أفرقة الخبراء (قبل حلول عام ١٩٨٢)	ـ تحديد المشاكل التي تواجهها هذه البلدان وتعيين الاولويات واقتراح الاجراءات الممكنة التي تؤدي الى انشاء نظام للاتصالات على الصعيد الاقليمي بين المنظمات دون الاقليمية والاقليمية . ويقع على عاتق هذه المنظمات مسؤليات النقل والاتصالات والنقل البحري والتأمين .	مجموعة الـ ٧٧ جنيف
		عام ١٩٨٢	
التكنولوجيا تك ٣	الفقرة ٢٦ عقد اجتماع لرؤساء الوكالات الوطنية المعنية بالعلم والتكنولوجيا (في بداية عام ١٩٨٢)	ـ تنفيذ التدابير ذات الصلة المتفق بشأنها في الفرع الخاص بالتكنولوجيا ، بما في ذلك التدابير المشار اليها في ١٨ (ب) و١٨ (د) و٢٠ (أ) و٢٠ (ج) و ٢١ (ج) و٢٣ (ى) و٤٥ (أ) من الفرع الخاص بالطاقة .	مجموعة الـ ٧٧ في فيينا
تك ٤	الفقرة ٢٠ (ج) الفقرة ٢٦ اجتماع رؤساء الوكالات الوطنية المعنية بالعلم والتكنولوجيا	ـ انشاء شبكة من المؤسسات العلمية والتكنولوجية للنفع المتبادل لتيسير المواءمة بين الاستراتيجيات والبرامج عن طريق تبادل المعلومات والخبرات .	
تك ٥	الفقرة ١٨ (ب) أفرقة الخبراء	ـ تحديد المشاكل التي تحظى باهتمام مشترك واختيار مشاريع تتعاون مؤسسات البحث الانمائي في تنفيذها في مناطق محددة .	اجتماع رؤساء الوكالات الوطنية المعنية بالعلم والتكنولوجيا
تك ٦	الفقرة ٢٠ (أ) لجان العمل	ـ ان تعمل كمشجع وحفاز على التنمية التكنولوجية وان تدعو الى اجتماع المؤسسات المعنية والوكالات والبلدان وان تكون بمثابة مرجع عام لمعالجة المشاكل التكنولوجية في بعض القطاعات الصناعية المحددة .	

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

القطاع	الآليات	الأهداف	مسؤولية الدعم والانعقاد
تك ٧	الفقرة ٢١ (ب) خبراء من البلدان النامية	ـ استعراض ما لهذه التكنولوجيات المتقدمة من امكانيات وآثار بما يعود بالنفع على البلدان النامية وكذلك اعداد خطة عمل لتطوير الطاقات التكنولوجية المطلوبة .	اجتماع رؤساء الوكالات الوطنية المعنية بالعلم والتكنولوجيا
تك ٨	الفقرة ٢٣ (ى) اجتماع الخبراء (قبل نهاية عام ١٩٨٢)	ـ استعراض الخبرة في معالجة المشاكل المتصلة باكتساب التكنولوجيا .	
الأغذية والزراعة (غ+ز) / ٤	الفقرة ٣٦ (د) لجان العمل	ـ انشاء مشاريع مشتركة واتخاذ تدابير تعاونية بغية انتاج وتسويق المدخلات الزراعية مثل الاسمدة ومبيدات الآفات والآلات والمعدات الزراعية وكذلك البذور المحسنة وسلالات الماشية .	مجموعة الـ ٧٧ في روما
(غ+ز) / ٥	الفقرة ٣٧ اجتماع (عام ١٩٨٢ أو في أقرب تاريخ بعد ذلك)	ـ تحليل التدابير المتفق عليها والمتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ميدان الأغذية والزراعة وذلك بغية تعزيز تنفيذ هذه التدابير .	
الطاقة ط ٢	الفقرة ٤٢ اجتماع الوكالات والمؤسسات الحكومية (النصف الاول من عام ١٩٨٢)	ـ استكشاف السبل والوسائل لتحقيق تنسيق أفضل بين البلدان النامية في ميداني تنمية الطاقة وتنظيم استهلاكها وتشجيع الصفقات المباشرة بين الحكومات .	
		ـ الفقرة ٤٣ : دراسة الميادين التالية بغية استكشاف مجالات اضافية يمكن فيها تحقيق التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية:	

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

القطـــاع	الآليـــات	الاهـــداف	مسؤولية التحضير والانعقاد
الطاقـــة ط ٣ (تابع)		(ا) السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق استعمال افضـــل لطاقات التكرير القائمة في البلدان النامية وذلـــك لتبادل الخبرة التقنية بين معامل التكرير لمواجهـــة انماط الاستهلاك دون المساس بالمصالح والالتزامات الوطنية والاقتصاديات الشاملة للتكرير . (ب) الآخذ بعين الاعتبار الطاقات المحلية لمعامل التكرير في البلدان النامية وتشكيلة منتجاتها وكذلـك تقييم الاختلالات المستقبلية في طاقة التكرير الخ . والقيام باعداد دراسات ينبغي استكمالها في غضون عـــام واحد ،بصدد امكانية استعمال طاقة التكرير الزائـــد عن الحاجة وانشاء معامل تكرير اقليمية . ويجب عـــدم القيام بهذه الدراسات ايلاء عناية خاصة لاقل البلدان نموا . (ج) اتخاذ خطوات مناسبة لانشاء روابط لتوزيع الطاقـــة واستهلاكها فيما بين البلدان النامية،وذلك بغيـــة تقليل تكاليف النقل الشاملة الى ادنى حد ،وايضـــا لتفادي منع الاضطراب في توريد الطاقةالى البلدان النامية. الفقرة ٥٠ : الاتفاق على اتخاذ خطوات لاعداد جرد ووضع منهجية مناسبة من اجل تسهيل وتعزيز التنمية والتعـــاون والافادة الكاملة من القدرات القائمة والكامنة في البلـــدان النامية في مجالات مثل تحسين الانتاجية في اساليب الحفـــر وهندسة المستودعات وتكنولوجيا التكرير وغيرها من الانشطة المتصلة وكذلك النظر ،لهذه الغاية ، في انشاء اطـــار مؤسســـي .	
الطاقـــة ط ٢			

Digitized by UNOG Library

القطاع	الآليات	الأهداف	مسؤولية التحضير والانعقاد
ط ٣	الفقرة ٥٣ (ب) اجتماع الخبراء	دراسة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع مجالات الطاقة بما في ذلك ما يلي : تدريب القوى العاملة وتنميتها وانشاء مراكز امتياز دون اقليمية واقليمية في مجال التكنولوجيا ؛ التعاون بين المؤسسات في البلدان النامية التي تعمل في مجالات مماثلة ؛ التعاون الجماعي في خدمات الخبرة الاستشارية والمشورة التقنية والاسهام المتبادل بما في ذلك التمويل المشترك لمنظمات البحث الانمائي مع المشاركة في نتائج هذا البحث .	مجموعة الـ ٧٧ في نيبنا
ط ٤	الفقرة ٤٩ (هـ) الاجتماع العالي المستوى	- الاتفاق على خطة عمل للتعاون فيما بين البلدان النامية في استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة في ميادين الكتل الحيوية ، والقوى المائية والطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح والمد والجزر الخ ..	مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

القطاع	الآليات	الأهداف	مسؤولية التحضير والانعقاد
ط ٥	الفقرة ٤٩ (أ) فريق الخبراء	- دراسة المشاكل والتوصية بالطرق والوسائل الكفيلة بالتعاون فيما بين البلدان النامية في مجال تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ولا سيما في مجال البحث والتنمية ، مع مراعاة الخبرة التي اكتسبتها البلدان النامية على الصعيدين الوطني والاقليمي وكذلك تقييم الاسهام المحتمل ، في الأجلين القصير والطويل، لمصادر الطاقة هذه في تنمية البلدان النامية . - اعداد مجموعة شاملة من التوصيات بشأن تدريب وتطوير العاملين من البلدان النامية في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وينبغي أن يتضمن ذلك ، في جملة أمور ،تبادل العاملين واقتسام الخبرات وانشاء مراكز وطنية ذات نطاق متعدد الجنسيات للتدريب والبحث .	اجتماع عالي المستوى سبقت الاشارة اليه في الفقرة ٤٦ (هـ) .
ط ٦	الفقرة ٥١ (ب) مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك وفيينا	- ان تحدد مجموعة الـ ٧٧ موقفها استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والمقرر عقده في النصف الاول من عام ١٩٨٣ وذلك بغية تمكين المؤتمر من مناقشة جميع جوانب تنمية الطاقة النووية التي تهم البلدان النامية وأيضا للعمل من أجل القضاء على التمييز ضد البلدان النامية في التعاون الدولي في هذا الميدان .	
التصنيع ت ص ٤	الفقرة ٨٣ (ب) الاجتماع العالي المستوى	- تحديد مجالات محددة للتعاون يمكن أن تؤدي الى ما يلي :	

Digitized by UNOG Library

القطاع	الآليات	الأهداف	مسؤولية التحضير والانعقاد
التصنيع ت ص ٤ (تابع)		- ابرام ترتيبات / اتفاقيات على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية في مجال تنمية الموارد البشرية . - اعداد برامج تعاون طويلة المدى لتبادل الخبرة والمهارات وتحسين وتنسيق المراكز الوطنية الممتازة للتدريب الصناعي والادارة . - تعزيز المؤسسات القائمة وانشاء أخرى جديدة في ميادين الأولوية وسيبحث من تمويلها من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من المؤسسات المالية الاقليمية والاقاليمية .	
ت ص ٥	الفقرة ٨٤ اجتماع	- لدراسة التدابير المتفق عليها المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في مجال التصنيع بغية تعزيز عملية التنفيذ .	مجموعة الـ ٧٧ في فيينا
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تع تق ١	الفقرة ٨٦ (ب) فريق الخبراء (قبل نهاية ١٩٨٢)	- القيام بدراسة تستهدف وضع نموذج عقد يحدد شروط استخدام الخبراء من البلدان النامية .	
تع تق ٢	الفقرة ٨٨ اجتماع رؤساء الوكالات الوطنية المعنية بالتعاون التقني (مرتين في السنة)	- لانشاء او تعزيز نظم التعاون التقني على المستوى الوطني ، بالتعاون مع مراكز التنسيق للتعاون الاقتصادى بهدف جمع وتجهيز ونشر المعلومات المتعلقة بالطرق والمعرفة والخبرة المكتسبة والفرص المتاحة في الشؤون ذات الصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .	

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

القطاع	الآليات	الأهداف	مسؤولية التحضير والانعقاد
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تع تق ١ ، تع تق ٢ (تابع)		- لزيادة التعاون والتنسيق بين نظم التعاون التقني الوطنية من أجل دراسة الطرق التي تكفل الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة للتعاون التقني بين البلدان النامية على المستويات الثنائية والاقليمية والدولية . - للمساعدة في المتابعة والرصد والتقييم للتوصيات في مجال التعاون التقني التي اعتمدت في المؤتمر في مجالات التجارة والتكنولوجيا والأغذية والزراعة والطاقة والمواد الخام والتمويل والتصنيع .	

Digitized by UNOG Library

القطاعات	الربع الثالث ١٩٨١			الربع الرابع من ١٩٨١			عام ١٩٨٢						
التجارة (تج)	تج ١ فقرة ١٢			تج ٢ فقرة ٨			تج ٣ فقرة ١٣						
التكنولوجيا (تك)	تك ١ فقرة ١٨ (أ)			تك ٢ فقرة ٢١ (ج)			تك ٣ فقرة ٢٦	تك ٤ فقرة ٢٠ (ج)	تك ٥ فقرة ١٨ (ب)	تك ٦ فقرة ٢٠(أ)	تك ٧ فقرة ٢٢ (ب)	تك ٨ فقرة ٢٣ (د)	
الاغذية والزراعة (غ+ز)	(غ+ز) ١ فقرة ٣٠ (د)	(غ+ز) ٢ فقرة ٣٦ (د)		(غ+ز) ٣ فقرة ٣١ (د) و٣٦ (هـ)			(غ+ز) ٤ فقرة ٣١ (ب)	(غ+ز) ٥ فقرة ٣٧					
الطاقة (ط)	ط ١ فقرة ٤٥ (ب) ٥٢						ط ٢ فقرة ٤٢	ط ٣ فقرة ٤٥ (ب) ٥٣ (ب) ٥٢	ط٤ فقرة ٤٩ (هـ)	ط٥ فقرة ٤٩ (أ)	ط ٦ فقرة ٥١ (ب)		
المواد الخام (م خ) ٥	م خ ١ فقرة ٤٩ (ب)	م خ ٢ فقرة ٦٠ ٦١(ب)	م خ ٣ فقرة ٦٤										
التمويل (تم)	تم ١ فقرة ٧١	تم ٢ فقرة ٧٢	تم ٣ فقرة ٧٤	تم ٤ فقرة ٦٧	تم ٥ فقرة ٧٩ ٦٦ (ب)								
التصنيع (ت ص)	تص ١ فقرة ٨٢ (أ)	تص ٢ فقرة ٨٢ (ب)	تص ٣ فقرة ٨٣ (أ)				تص ٤ فقرة ٨٣ (ب)	تص ٥ فقرة ٨٤					
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (تع تق)							تع تق ١ فقرة ٨٥ (ب)	تع تق ٢ فقرة ٨٨					

-56-

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

قرار شكر

اتخذ دون تصويت

في الدورة الختامية للمؤتمر

ان المؤتمر ،

اذ يشعر بالامتنان لشعب فنزويلا وحكومتها لما لقيه منهما من كرم ضيافة وحسن استقبال وللتنظيم الممتاز للمؤتمر العالي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المنعقد في كاراكاس في الفترة من ١٣ الى ١٩ ايار/ مايو ١٩٨١ ،

واذ يرحب بما ابداه فخامة الدكتور لويس هيريرا كامبنس ، رئيس جمهورية فنزويلا من اهتمام شخصي باعمال المؤتمر ،

واذ يعرب عن تقديره للعناية والكفاءة اللتين نظم وسير بهما المؤتمر العالي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

١ - يعرب عن شكره الحار لشعب فنزويلا وحكومتها لكرم الضيافة ولجميع الجهود التي بذلت وأسهمت الى حد بعيد في نجاح المؤتمر .

٢ - يشيد بفخامة الدكتور لويس هيريرا كامبنس رئيس جمهورية فنزويلا الذي كان لبيانه الاستهلالي اقوى الاثر في توجيه اعمال المؤتمر .

٣ - يثني على رئيس المؤتمر الدكتور خوسيه البرتو سامبرانو فيلاسكو ، وزير خارجية جمهورية فنزويلا للتمكن والاقتدار اللذين ادار بهما المناقشات .

٤ - يقرر ، تقديرا وامتنانا لمساهمة فنزويلا في قضية تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ان يطلق رسميا على برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر اسم " برنامج عمل كراكاس " .

Digitized by UNOG Library